وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

تحديات الحكومـــة المـــؤقتة للجمهورية الجزائرية

1958ـــ 1962 م

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطلاب:
ـ يونس نصوري
ـ مسعودة عباد
ـ مروة شايب

اشراف الدكتور
ـ عثمان زقب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
أ.د رضـوان شافـو	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	رئيسا
أ.د عثمان زقب	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مشرفا ومقررا
د . جمال زواري	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	ممتحننا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريـخ

تحديات الحكومـــة المـــؤقتة للجمهورية الجزائرية

1958ـــ 1962 م

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطلاب :
ـ يونس نصوري
ـ مسعودة عباد
ـ مروة شايب

اشراف الدكتور
ـ عثمان زقب

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
أ.د رضـوان شافـو	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	رئيسا
أ.د عثمان زقب	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مشرفا ومقررا
د . جمال زواري	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	ممتحننا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة المختصرات

ج = جـزء

س = سنـة

ص = صفحة

ط = طبـعـة

د = دون

ن = نشر

د س ن = دون سنة نشر

د ط = دون طبـعة

P = paga

مقدمـــة

يعتبر تاريــخ الثورة الجزائرية من المواضيع الجديرة بالدراسة لما يكتسيه من حقائق وأحداث تاريخية هامة, شهدت تطورات عديدة منذ اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954م وكــان بينها تلك التي مست الجوانب التنظيمية والمؤسساتية وذلك بظهور هيئات كان لها الفضل في قيادة الثورة التحريرية الى تحقيق هدفها الأساسي ألا وهو استرجاع السيادة الوطنية, إذ يمـثل إنشاء أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/ 09/ 1958م, إحدى هذه التطـــورات التنظيمية للثورة, حيث ساهمت بشكل فعال في ترقية مكانة القضية الجزائرية على الصـــعيد الدولي وكسب دعم مادي ودبلوماسي لها بمساعدة الدول العربية والكتلة الأفروأسيوية.

التطورات الدبلوماسية التي عرفتها الحكومة المؤقتة، وكان لها أثرا بـــالغا على الإدارة الفرنسية نتج عنها تقلد الجنرال ديغول رئاسة الجمهورية الخامسة وإسقاط الحكومة الرابعة

ولمعالجة هذا الموضوع وضعنا إشكالية أساسية مفادها:

ـ فيما تمثلت تحديات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.G.P.R.A,وإلى أي مدى استطاعت تحمل عبء دعم القضية الجزائرية دبلوماسيا؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية وجب علينا طرح مجموعة من الإشكاليات الجزئية التالية:

1ـ فيما تتمثل الأوضاع الداخلية والخارجية التي دفعت قيادة الثورة ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ لاتخاذ قرار انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية G.P.R.A؟

2 ـ كيف تأسست الحكومة المؤقتة والمراحل التي مرت بها؟

3ـ فيما تتمثل التحديات الداخلية التي واجهتها؟

4ـ ماهي التحديات الخارجية التي فرضت على الحكومة المؤقتة وتجاوزتها؟

ولقد كانت حدود الدراسة لهذا الموضوع هو: 1958ـ 1962م, حيث تعتبر هذه الفترة بذات تأسيس و ميلاد الحكومة المصادف ل 1958م, التي ربطت فيه عدة علاقات داخلية وخارجية غلى غاية 1962م, أما عن إطارها المكاني هو الجزائر.

ومن الأسباب التي تجمعت وراء اختيار هذا الموضوع هي:

أسباب ذاتية: تتمثل في الميول الشخصية إلى هذا الموضوع بالذات ورغبتنا في حوض دراسة النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، وإثراء رصيدنا المعرفي وإشباع فضولنا العلمي في معرفة طبيعة العلاقات الخارجية والإقليمية للحكومة المؤقتة مع مختلف دول العالم إسهامها في جلب أنظار العالم تجاه القضية الجزائرية .

أسباب موضوعية: وهي قلة الأبحاث والدراسات في هذا الموضوع بالذات، والكشف عن موضوع مهم إذ لعبت هذه الحكومة بالذات دورا كبيرا في تغيير مجرى الأحداث والوقائع في تاريخ ثورتنا المسلحة وهذا ما زادنا اصرارا على اختيار هذا الموضوع .

أما عن الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع فترجع إلى الدور الفعال في هذا المنحى الذي لعبته الحكومة المؤقتة في إطار عملها الدبلوماسي، وتسليط الضوء على القضية الجزائرية من طرف الرأي العام العالمي, كما تكمن أهميته كذلك في أنه يعالج فترة مهمة في تاريخ الثورة المجيدة وكذا نتائج المجهود السياسي للحكومة المؤقتة ومدى مساهمة الدول العربية في دعم القضية الجزائرية.

إن المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع هو المنهج التاريخي الوصفي، فبحكم أن الموضوع تاريخي كان لزاما علينا اعتماد هذا المنهج لتقرير أحداث ووقائع تاريخية بحتة كما اعتمـــدنا

على المنهج التحليلي وقد سلكناه في دراسة وتحليل الـدور الـذي قامت به الحكومة المؤقتة الجزائرية على مختلف الأصعدة، كما استعملناه في مناقشة بعض الموضوعات الأساسية.

لا يوجد بحث يخلو من الصعوبات لكن لا شك في ارتباطها بإمكانيات الباحث موضوع بحثه، وفي دراسة هذا الموضوع واجهتنا مجموعة من الصعوبات لإنجاز بحثنا هذا نذكر منها وفرة المادة العلمية الخاصة بهذا الموضوع بشكل كبير , مما شكل لدينا صعوبة التوفيق بين كل المصادر والمراجع والوقوع في الخطأ في بعض الأحيان لانتقاء المعلومات من مصادر معينة, وعدم القدرة في التحكم في المادة العلمية الموجودة وصياغتها بالشكل المناسب.

وصعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك لما احتوته فترة حدود موضوع الدراسة من 1958م إلى غاية 1962م من أحداث تاريخية مميزة وكثيرة وجب ذكرها والتحدث عنها.

للإجابة على الاشكالية المطروحة السابقة تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة و ثلاث فصول وخاتمة , وملاحق, حيث سنتطرق في الفصل الأول الى نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية, وقمنا بعنصرته إلى مبحثين, المبحث الأول تحت عنوان : ظروف نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية, وقمنا بعنصرة هذا المبحث إلى ثلاث عناصر أساسية تمثلت في أولا الظروف السياسية, ثانيا الظروف العسكرية, ثالثا الظروف الاجتماعية والاقتصادية, أما المبحث الثاني بعنوان تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ومراحل تطورها, قمنا هو أيضا بعنصرته إلى ثلاث عناصر وهي: أولا الحكومة الأولى, ثانيا الحكومة الثانية, ثالثا الحكومة الثالثة .

أما الفصل الثاني كان بعنوان التحديات الداخلية للحكومة المؤقتة الجزائرية, وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث, المبحث الأول بعنوان صراع الباءات الثلاث وتأثيرها غلى الحكومة الجزائرية المؤقتة, والمبحث الثاني بعنوان مواجهات الحكومة الجزائرية المؤقتة في المؤسسات الدولية , والمبحث الثالث بعنوان صعوبات حصول الحكومة المؤقتة على التمويل والمساعدات

أما الفصل الثالث كان تحت عنوان التحديات الخارجية للحكومة الجزائرية المؤقتة, وقمنا بتقسيمه إلى أربـع مباحث, المبحـث الاول بعـنوان المـؤامـرات الفرنسية على الحـكومـة المؤقتة, والمبحث الثاني تحت عنوان مواجهات التي الحكومة المؤقتة في المؤسسات الدولية والمبحث الثالث عنوانه بصعوبات حصول الحكومة المؤقتة على التمويل والمساعدات والمبحث الرابع بعنوان الدعم المالي التعامل للحكومة المؤقتة الجزائرية.

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

وما علينا قوله أخيرا أن نشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا لبلوغ هذه الدرجة من العلم لإنجاز هذه المذكر فالحمدالله كثيرا وأن يجعله لنافي ميزان حسناتنا خالصة لوجهه الكريم وأن تجد فيها من العلم ما ينفعنا ولو بكلمة واحدة بعد شكر الله سبحانه وتعالى نشكر المؤطر الذي تبنى الإشراف على هذا العمل فشرفنا بذلك كان لنا خير سند وللجامعة الجزائرية, كما نتقدم أيضا بجزيل الشكر والثناء إلى اللجنة المناقشة لهذا الموضوع الكل باسمه ومقامه العالي.

كما نشكر أيضا أساتذة ومكتبة جامعة الوادي لذين ساعدونا بكل الوسائل المادية والمعنوية في إنجاز هذه المذكرة، كما نعتذر على كل نقص أو سهو بدل منا, وشكرا.

الفصل الأول

نشأة الحكومة الجزائرية المؤقتة

ـ مدخل: النشاط السياسي قبل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية

ـ المبحث الأول : ظروف نشأة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

ـ المبحث الثاني : تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ومراحل تطورها

مدخل :

يجمع المؤرخين بأن النشاط الثوري ومنذ انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية في أول نوفمبر إلى غاية تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م كان بحاجة إلى دعم دبلوماسي لكون الفترة من 1954 إلى غايـة1958م كانت أهم و أحرج سنوات الثورة التحريرية الجزائرية حيث كان الرهان على نجاحها واستمرارها من أبرز محطات الثورة سنة 1955م، كانت هجمات أوت بالشمال القسنطيني، والتي أسهمت في تدويل القضية الجزائرية من خلال حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على تسجيل "القضية الجزائرية" في جدول أعمال دورة 1955 (1) .

وجاء "مؤتمر الصومام" في 20 أوت سنة 1956، ليعيد ترتيب بيت الثورة، بعد تضييق الجيش الفرنسي على أهم منافذها في منطقة الشرق الجزائري. وبتوصية من المؤتمر، تم تقسيم البلاد إلى 6 ولايات، تتوزع بدورها إلى مناطق وكل منطقة على نواح، وكل ناحية إلى قسمات تعمل وفق أوامر وتعليمات قيادة الثورة. (2).

حيث انبثق عن مؤتمر الصومام، مجلس أعلى لثورة، سمي بالمجلس الوطني لثورة يدير شؤونها ويتولى تنظيمها في الداخل والخارج وأصبح الشعب الجزائري كله منظما داخل الثورة وقد تضمن بيان إعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إشارة إلى فكرة " إعادة بعث الدولة الوطنية " ، لأن هذه الفكرة كانت تحمل في طياتها بعدا ايجابيا في التواصل التاريخي مع مرحلة ما قبل الاحتلال (3).

---

[1] بشير بلاح , **تاريخ الجزائر المعاصر , 1830– 1989** , ج 1, دار المعرفة , الجزائر ,2006 , ص ص 455– 456.

[2] [2]يحي بوعزيز, **سياسة النشاط الاستعماري والحركة الوطنية** 1830– 1954, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر . 2007, ص 123.

[3]بشير بلاح , المرجع نفسه , ص ص , 463– 464.

وتصور هذه المرحمة على أنها كانت مجرد " فاصل تاريخي هدام " للمسار التاريخي لتطور الدولة الوطنية لقد كان إعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في القاهرة بتاريخ19سبتمبر 1958. (1).

يعتبر من الناحية النظرية منعطفا هاما في التطور السياسي لثورة التحريرية [2]، ولا يكمن هذا المنعطف في الهالة الإعلامية التي رافقت الحدث أو في الدلالات السياسية التي كان يعبر عن انتقال الثورة من مرحلة إشراف القيادة الثورية السرية إلى امتلاك واجهة سياسية عريضة و معلنة فحسب ، ولكن القراءة العميقة لتشكيل الحكومة المؤقتة تقود إلى ضرورة وضعها في سياق متعدد المستويات من حيث الأهمية التاريخية (3).

لأن تأسيس الحكومة المؤقتة مثل مرحلة النضج السياسي لثورة التحريرية التي بدأت في شكل حرب عصابات تفتقد إلى الحضور الجماهيري والإجماع السياسي داخليا ، و تفتقر إلى ..الدعم والإسناد في الخارج في السنوات الثالثة الأولى من بدايتها(4).

كما عرفت الجزائر ظهور أزمة داخلية سنة 1957، تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان و لكلن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد عباس فرحات تم حل الأزمة مؤقت بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق و التنفيذ و المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و هذا في مؤتمر 20 أوت 1957 بالقاهرة(5) .

لكن رغم ذلك فإن لجنة التنسيق و التنفيذ بقيت تور في حلقة مفرغة، و تعاني من غياب روح الثقة و عدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل خصوصا و بخاصة ما تعلق بمشكل الأسلحة و الذخيرة(6) .

---

1 يحي بوعزيز, المرجع السابق , ص 124 .

[2] بشير بلاح , المرجع السابق , ص 458.

[3] أحسن بومالي , **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية** , دار المعرفة ,الجزائر 2010, ص ص , 33–34.

[4]يحي بوعزيز, المرجع نفسه , ص 123.

[5]بشير بلاح , المرجع نفسه , ص, 465

[6]يحي بوعزيز, المرجع نفسه , ص 123.

و بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع روح الثقة، فظهرت حركات مناوئة للقيادة ، و تعتبر قضية محمد لعموري من أخطارها، حيث تعود إنشاء لجنة التنظيم العسكري في جذورها إلى فيفري 1958عندما قررت لجنة التنسيق و التنفيذ غارما و بتونس و وجدة بالمغرب، ولما تأكد من عدم نجاعة الكوم الشرقي بقيادة محمدي السعيد تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم،(1).

غير أن العقوبات التي نزلت بقيادة الآخرين هي التي سوف تعتدي المؤامرة لقد تقرر تعليق مهام محمدي السعيد لمدة شهر، و تم تجريد كل مساعيه و هم: العقيد ممد لعموري، عمارة بوقلاز، مصطفى بن عودة، و عواشرية محمد من رتبهم العسكرية، وإبعادهم إلى القاهرة و بغداد و كان فتحي الذي أول من اتصل بمحمد لعموري و أخبره عن استياء عبد الناصر من الحكومة المؤقتة وبالأخص من كريم بلقاسم الذي ارتاب منه كثيرا، كما أعلمه أن الحكومة المصرية مستعدة لمساعدته بالأسلحة و الذخيرة للتخلص من الحكومة المؤقتة و العقداء بلقاسم .كريم، محمود شريف، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف (2) .

بعد لقاء فتحي الديب مع لعموري انظم مصطفى لكحل أحد المناهضين لمؤتمر الصومام و أحمد نواورة إلى المؤامرة، ثم عمارة بوقلاز، ومساعده عواشرية و حاول لعموري الاتصال بقادة الداخل وبالأخص بالعقيد عميروش الذي لم يخفي تدمره من الحكومة المؤقتة بحجة أولية الداخل على الخارج، لكنه لم يفلح فاقتصرت المؤامرة على حمايته. و لكن أمر المؤامرة عرف في الوقت المناسب بفضل المناضل سالم شلبك الذي يحسن البربرية، وكان لعموري في ضيافته حيث نقل عنه أن لعموري عندما كلم جماعته في الكاف بتونس في منزل شلبك باللهجة الشاوية فهم ما قاله لهم: كان سالم مخلص للثورة و عندما لاحظ شيء يحضر قد حيت بالثورة تحرك و أبلغ القيادات بما سمع، مما جعل القيادة في تونس تتبع اتصالات .لعموري، و أتاحت له الفرصة ليجتمع بجماعاته وألقت عليهم القبض أثناء ذل و اسجنوا(3) .

و بعد تحريات دامت ثلاثة أشهر توصل خلالها بن طوبال إلى جمع الأدلة اللازمة التي تورط جماعة العموري في مؤامرة ضد الحكومة المؤقتة استدعى العقيد الهواري بومدين من المغرب لترأس المحاكمة التي تمت بحضور علي منجلي و العقيد صادق، و في ليلية 15 إلى

---

[1]الغالي غربي , **فرنسا والثورة الجزائرية 1945– 1958,** دراسة في السياسة والممارسات , غرناطة للنشر والتوزيع , الجزائر , 2009, ص 476.

[2]بشير بلاح , المرجع السابق , ص, 465.

[3]بشير بلاح , المرجع نفسه , ص, 467

16 مارس 1959 تم إعدام العقيد محمد لعموري ونواورة و الرائدين عواشرية و مصطفى لكحل. محمد ربي أورد أن تحريات بن طوبال توصلت إلى معرفة تورط عبد الحفيظ بوصوف في المؤامرة، غير أن التقرير الذي قدمه للحكومة غض الظرف عن هذا الدور(1) .

أما الدور السلبي الذي لعبته مصر في مؤامرة العموري فقد أورد بن طوبال في مذكراته مؤكدا دوافع الرئيس جمال عبد الناصر الرمية آنذاك للاستعمال لعموري و جماعته من أجل الإطاحة بالحكومة المؤقتة لعد ثقته في الرئيس فرحات عباس الذي أبدى باسم الثورة الجزائرية ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة المنعقد بين 27 و 30 أفريل 1958م، حيث اتفقت الأحزاب المغاربية (ج.ت.و) حزب الاستقلال، و الدستور الجديد على تشكيل جبهة موحدة و ذلك ما لم يرض الرئيس عبد الناصر(2) .

[1] يحي بوعزيز, المرجع السابق , ص 123.
[2] بشير بلاح , المرجع السابق , ص,468.

يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية أحد أبرز الأحداث التاريخية التي عرفتها الجزائر أثناء الثورة التحريرية حيث كانت حصيلة وظروف وعوامل عاشتها الثورة سواء من الناحية الداخلية أو الخارجية ولذا يمكن أن نبرز جملة من الظروف الداخلية والخارجية التي لعبت دور كبير في ظهور الحكومة المؤقتة الجزائرية, التي سنعالجها في هذا المبحث.

المبحث الأول : ظروف ونشأة تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية .

جاء تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1]كحصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، وبذلك يمكن تناول هده الظروف كما يلي:

أولا: الظروف الداخلية

1ـ الظروف السياسية:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20 آوت 1956 تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ هــذه اللجنة التي ضمت عند تأسيسها خمســة أعضاء وهم عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية والمالية وكريم بلقاسم مكلف بالتنسيق بين الولايات وقائد للولاية الثالثة وبن يوسف بن خدة مكلف بالاتصالات خاصة مع الاتحادات الطلبة أم العربي بن مهيدي فقام بإدارة شؤون مدينة الجزائر وسعد دحلب[2] .

فكان مكلف بالعمل الفدائي على مستوى مدينة الجزائر وعندما تعرضت هذه اللجنة للمضايقة والخناق فقد قررت نقل مقرها إلى الخارج بعد فشل معركة الجزائر 1957 ورد فعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية , فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج , تونس ثم العودة الى أرض الوطن , ولكن الأحداث سارت نحو الأسواء[3] .

---

[1]ينظر ملحق رقم 2,

[2]عمر بوضربة, **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجهمورية الجزائرية (سبتمبر 1985ـ جانفي 1960)** . دار الحكمة , الجزائر , 2010, ص22.

[3] محمد العربي الزبيري , **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954 – 1962)** منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الوطنية أول نوفمبر 1954, , 2007 , ص 89.

مما أدى هذا الى ظهور أزمة داخلية سنة 1957 تمثلت هذه الأخيرة في الصراع الذي دار بين كل من كريم بلقاسم وعبان رمضان التي تمثلت في قيادة الحزب , ولكن بفضل الوساطة التي قام بها فرحات عباس تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لحنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة كان ذلك خلال مؤتمر 20/ أوت/1957 بمدينة القاهرة , ورغم ذلك بقيت لجنة التنسيق والتنفيذ تدور في حلقة مفرغة حيث كانت تعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلة لها , مما أدى هذا إلى فشلها في حل المشاكل التي تعاني منها الثورة في الداخل , بالأخص ما تعلق منها بمشكل الأسلحة والذخيرة [1].

في هذه الأجواء تم اغتيال عبان رمضان , الذي عبر عنه محمد العربي الزبيري في كتابه المعنون تحت تاريخ الجزائر المعاصر (1942ـ 1962) في الجزء الثاني بالتحديد أن هذا الحديث هو أول اغتيال سياسي في الثورة الجزائرية, وانحراف إيديولوجيا , وهو نموذج لإلغاء مبدأ العمل الجماعي من طرف أقوى عناصر لجنة التنسيق والتنفيذ وهم : لخضر بن طوبال , كريم بالقاسم , عبد الحفيظ بوصوف, وقد نتج عن هذا الاغتيال أثار سلبية كبيرة أثرت على بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ, بدليل ذلك أن فرحات عباس ذكر أنه حينها فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية , لكنه تراجع عن قراره مبررا ذلك بقوله " بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من اجل تفادي ماهو أسوء[2] .

2 ـ الظروف العسكرية

كانت لجنة التنسيق والتنفيذ تشكل من مسؤولين منهم السياسي والعسكري والإخباري

ولاستعلاماتي كما ضمت رجال المواصلات كل هؤلاء كانوا ينسقون مع قائد الولاية بتفويض من لجنة التنسيق والتنفيذ هذه الأخيرة التي اوكلت إليها مهمة تعيين نواب قائد الولاية وكذلك من صلاحياتها فصلهم أو تجريدهم من رتبهم هذه اللجنة اختير أن يكون مقرها داخل

[1] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 89.
[2] عمر بوضربة , المرجع السابق , ص 12.

الوطن[1]فكانت العاصمة مقر لها ولكن عندما تعرضت للمضايقة كما سبق الذكر تقرر نقل المقر الى الخارج رغم اعتراض بعض الأعضاء كابن مهيدي[2].

إن الحديث عن لجنة التنسيق والتنفيذ يدفعنا إلى التعرض لمؤتمر الصومام الذي انعقد سنة 1956 حيث تعتبر لجنة التنسيق والتنفيذ من بين أجهزتها التي تم تأسيسها لتنظيم الثورة و هيكلتها فانبثقت لجنة التنسيق والتنفيذ التي تعتبر سلطة تنفذيه عن المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقد اهتمت بتطبيق العديد من القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها المجلس الوطني للثورة في شهر أوت عام 1956م اجتمع رؤساء المناطق في مؤتمر بوادي الصومام[3]

و قد ترأّس جلسات هذه المؤتمر الشهيد عبان رمضان مع اسناد الأمانة للشهيد العربي بـــن مهيدي واستعرض خـــلاله المؤتمرون النقائص والسلبيات الـتي رافقـــت انطلاق الثـورة وانعكاساتها على الساحة الداخلية و الخارجية وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفر جلساتها عن تحـديد الأطـــر التنظيمية المهمة التي يجـــب اثـراؤها وصيغت هذه الأطر في قرارات سياسية وعسكرية مهمة ومصيرية مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة الجزائرية السياسية والعسكرية والاجتماعية والفكرية إن هذا المؤتمر طور العلاقة بين أجهزتها لتكون أكثر استجابة للعمل الثوري وأكثر قدرة على تطبيق قواعد القانون الدولي الانساني بغض النظر عن سلوك الإدارة الفرنسية[4].

جاء مؤتمر الصومام بعدة قرارات من بينها مبدأ التسيير الجماعي الذي أعطى الثورة الطابع الديمقراطي المميز لها عن غيرها من الثورات بالإضافة إلى غيرها من القرارات والتنظيمات في الميادين السياسية والعسكرية والإجتماعية كتقييم نتائج وتجارب اثنين وعشرين شهرا من عمرها ووضع استرتجيه جديدة لها وذلك تقديم تقارير حول وضعيتها بنا في ذلك

[1]محمد العربي زبيري ,المرجع السابق , ص 91.
[2]عبد الحميد زوزو , **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة** , دار هومة, الجزائر , 2009,ص 189.
[3]عبد الحميد زوزو , المرجع نفسه , ص 189.
[4]الغالي العربي **, نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية** , دار الحكمة للنشر , الجزائر 2010, ص 39.

تقارير الوفود التي لم تتمكن من الحضور ونوقشت كذلك جملة من الاقتراحات حول منهج العمل مستقبلا سياسيا وعسكريا[1] .

كما انبثقت عنه هيئتان أساسيتان كما سبق ذكرهما وهما المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ كذلك كان هناك تحديد موقف الثورة من مختلف القضايا المطروحة آنذاك إضافة إلى عدة لجان مختلفة مثل لجنة الدعاية والأخبار وهيئة أركان تابعة لجيش التحرير كما تقرر اعتمادها مقاييس عسكرية موحدة لجيش التحرير وتقرر أن تكون كل كتيبة من 110 مجاهدا وكل فرقة من 35 مجاهدا وكل فوج يتكون من 11 مجاهدا أما الرتب فهي المتفق عليها عالميا[2].

لقد أكد المؤتمر على مبادئ الثورة والاعتراف باستقلال الجزائر كشرط اساسي لوقف الحرب لقد كرس جانبا هاما من أشغاله لقضية الإعلام حيث صدر على اثرها وضمن أرضيته مبادئ وقواعد وأفكار هي في غاية الأهمية من حيث التأسيس وكذلك التوجيه للإعلام الجزائري سواء أثناء الثورة أو بعدها كما أسفرت قرارات تنظيمية ظلّت تطبع السيرورة الاعلامية في البلاد[3].

صحيح أن مؤتمر الصومام كان صغيرا في حجمه لكنه كان كبيرا في سمعته، كما أن مقرراته كانت تشبه ميثاقا وطنيا أعطى لأول مرة محتوى للثورة الجزائرية وأقّر بأنّها من الشعب والى الشعب، كما أزال فكرة الزعامة ، لقد انعقد في ظروف أهدرت فيها القوات الفرنسية على ازالة الثورة و تصفيتها[4] .

أنعقد هذا الموتمر في منطقة واد الصومام تلك المنطقة التي اعتبرها العدو أنّها تحت سيطرته فهو يعد انجازا كبير للثورة التحريرية ولأبنائها، انه وبعد المؤتمر دخلت الثورة الجزائرية

---

[1] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق, ص 91.

[2] عمر بوضربة , المرجع السابق , ص 54.

[3] بن داهة عدة, **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر , 1830– 1962**, الجزء الثاني , الجزائر , 2008, ص 402.

[4] فتحي الديب , **عبد الناصر وثورة الجزائر** , دار المستقبل العربي , القاهرة , ط 1 ,الجزائر 1984. ص 188.

مـرحلة جـديدة مـن الكفاح ضـد الاستعمار الفرنسي حيث تم تـوحيد الادارة وتنظيمها ووضع استراتيجية جديدة لها خاصة تلك المتعلقة بجيش التحرير الوطني حيث أن الهدف من توحيد

النظام السياسي والعسكري هو الوصول الى الإستقلال الوطني والطريقة التي تمكن من تحقيق هذا الهدف هي الكفاح المسلح إن مـن بيـن الظروف السياسية التي كانت وراء تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هو ظهور أزمة داخلية سنة 1957 م تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان حيث انه في اجتماع المجـلس الـوطني للثـورة التحريرية C.N,R.Aمن 20 إلى 28 أوت 1957 م اتهم عبان من قبل كريم بلقاسم بإبـراز ميولات للاستحواذ على السلطة ، فما كان من كريم بلقاسم إلا أن طلب من فرحات عباس باقتناع عبان بالعدول عن ذلك ، إلا أن عبان رمضان كان واثقا من أفكاره بحيث كان من الصعب حمله على التخلي عن معتقداته الثورية وصمم على مواجهة القوات العسكرية وحده فرغم تحذيرات فرحات عباس له ونصحه له إلا أنه كان متشبتا بآرائه وأفكاره التي تسببت له في اكتساب العداء من طرف المحيطين به[1].

لقد تأكدت هزيمة عبان رمضان في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية C.N.R.A خاصة بعد فشل معركة الجزائر،حيث اتهمه العقيد أو عمران بالعجز عن تموين الثورة في الداخل بالسلاح [2] .

وهو لجنة التنسيق والتنفيذ كما انتقد على فشل معركة الجزائر و أمام تعنته وتمسكه بأفكاره وانتقاده لتشكيلة لجنة التنفيذ والتنسيق الجديدة اجتمع العقداء الخمس في تونس بين 17 و 20 ديسمبر 1957م من أجل ، إيجاد حل نهائي لقضيته و تم الاتفاق على استدراجه إلى المغرب وذلك من أجل مقابلة الملك محمد الخامس ، وعند وصوله هناك طلب عبد الحفيظ بوصوف من اثنين من رجاله باغتياله بكيفية بشعة كان ذلك في 27 ديسمبر 1957 م ، تم

[1] عمار بوحوش , **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**, دار الغرب الاسلامي , ط 1, بيروت 1979, ص 475.

[2] عمار بوحوش , نفسه , ص 762 .

الإعلان الرسمي عن وفاته في 29 ماي 1958 م ، بعد اغتيال عبان رمضان لم يبق على مستوى القمة اية توجهات سياسية بل مجرد دوائر متصارعة، وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ خصوصا فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية ، لكنه تراجع عن قراره وبرز ذلك بقوله : " بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ماهو أسوأ" [1]".

إن وقوع بعض الأحداث اثناء الثورة دلت على تقليص وتراجع روح الثقة ، حيث ظهرت الحركات المناوئة للقيادة وتعتبر قضية محمد العموري من أخطرها[2].

لقد كان محمد لعموري مقيم في جدة ثم انتقل إلى القاهرة وطلب من فتحي الديب مسؤول المخابرات المصرية تقديمه للرئيس المصري جمال عبد الناصر ، حيث قدم له بعد لقاءه تقريرا تحدث فيهعن الخطر الذي يواجه الثورة الجزائرية والدليل كما قال أ ن القيادة جلبت ضباطا جزائريين كانوا ضمن الجيش الفرنسي واستبدلت بهم الضباط والقياديين الاوائل او تصفيتهم وقد اعتبر العموري نفسه ضحية من ضحايا هذه السياسة ، حيث أنه تم ابعاده ونفيه نحو وجدة[3].

إن مؤامرة العموري ترجع جذورها الى فيفري 1958 م عندما قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء لجنة التنظيم العسكري في غار ديماو بتونس ووجدة بالمغرب وعندما تأكد نجاعة الكوم الشرقي تقرر حله بأمر من كريم بلقاسم فعلقت مهام القائد وجرد مساعديه من رتبهم وتم نفيهم إلى القاهرة وبغداد هذه العقوبات هي التي غذت المؤامرة فحدثت اتصالات كما سبق الذكر[4].

بين محمد لعموري وفتحي الديب وأخبره عن استياء جمال عبد الناصر واستعداد الحكومة المصرية لمساعدته بالأسلحة والذخيرة، بعد لقاء فتحي الديب مع لعموري انضم مصطفى لكحل

[1] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 89.
[2] محمد العربي الزبيري , نفسه , ص 93.
[3] فتحي الديب , المرجع السابق , ص 388.
[4] عمار بوحوش , المرجع السابق , ص 475.

أحد المناهضين لمؤتمر الصومام وأحمد نواورة الى المؤامرة ثم عمارة بوقدور ومساعده عواشرية وحاول لعموري الاتصال بجماعة الداخل خاصة العقيد عميروش الذي لم يخف تذمره من فكرة اولوية الداخل على الخارج لكنه لم يفلح فاقتصرت المؤامرة على جماعته[1].

تم اكتشاف المؤامرة في الوقت المناسب ويعود الفضل في ذلك ومعرفة تفاصيلها إلى المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن اللغة الأمازيغية الشاوية وكان لعموري في ضيافته ، فلما تحدث لعموري عبر الهاتف مع جماعته باللغة الأمازيغية ذات اللهجة الشاوية فهم سالم شلبك ما قاله لعموري ،بحيث كان سالم شلبك مخلصا للثورة وعندما لاحظ أنشيئا ما يعقد قد يمس الثورة أبلغ القيادات لما تمكن محمد لعموري من الالتحاق بالكاف بتونس واجتماعه بجماعته هناك طلبت قيادة الثورة آنذاك ، أو ما يعرف بالباءات الثلاث وهم كريم بلقاسم لخضر بن طوبال ، عبد الحافيظ بوصوف من الرئيس لحبيب بورقيبة هذه الجماعة على أساس أنّها خارجة عن القانون وأدخلوا السجن[2].

وقد تم إعدام العقيدين محمد لعموري ونواورة والرائدين عواشرية ومصطفى لكحل في ليلة 15الى 16 مارس 1959 بعد محاكمة ترأسها العقيد هواري بومدين[3] .

وبحضور منجلي والعقيد صادق لقد رفض بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ طريقة معالجة الأزمة وتمت المطابقة في اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استدعاء المجلس للثورة الجزائرية من أجلٍ اعادة الأمور إلى نصابها لأن العقداء زرعوا الفوضى يعد مجيئ الجنرال ديغول إلى هرم السلطة في فرنسا إثر حوادث 13 ماي 1958 حيث يعتبر عاملا هاما يضاف إلى العوامل التي سبق ذكرها ، حيث أنهذه الحوادث قام بها الضباط الفرنسيون معلنين بذلك عن انقلاب عسكري بقيادة الجنرال جاك ماسو وأعلنوا استلامهم الحكم فهذه الحوادث هي

[1] عمار بوحوش , المرجع السابق , ص 476.
[2] فتحي الديب , المرجع السابق , ص 387.
[3] ينظر ملحق رقم 01.

عبارة عن مظاهرات استعرض قوة ضد التخلي عن الجزائر فرنسية وتحولت بسرعة الى اضطرابات[1].

فارتفعت الهتافات باسم الجنرال ماسو ، وحوصر مقر الحكومة فتشكلت لجنة إنقاذ عام برئاسة ماسو MASOU وموافقة سالان SALANE لقد دخل العسكريون في تمرد صريح على السلطة المركزية، و وافقوا على قرار لجنة الانقاذ بأن تحمل على عاتقها إقامة حكومة انقاذ ، كما أن ماسو وجه نداء إلى الجنرال ديغول هذا الأخير الذي أعلن استعداده لتسلم السلطة الجمهورية حيث تم تنصيبه في الأول من جوان وفي الثالث منه حصل على الصلاحيات المطلقة لمدة ستة أشهر، فشلت أحداث 13 ماي أو الثورة كما يسميها أبطالها لأنهم كانوا يتصورون أنها المفتاح الأوحد لجميع الأبواب التي أغلقت في وجه فرنسا وأنها مفتاح الإنتصار على الثورة التحريرية وكذلك مفتاح التخلص من شبح الهزائم التي تلاحق جيوش فرنسا منذ عام 1939م والتخلص كذلك من حمولة الجمهورية الرابعة، لقد أعاد ديغول بعودتها لقوة للنظام الفرنسي بعد تدهوره، واضطرابه واعتمد أساسا على الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية وتحقيق طموحات المعمرين[2]

إضافة الى المناورات السياسية للمشاريع الاقتصادية الخادعة والتي تجسدت في مشروع قسنطينة الذي بدأت بوادره بالحديث عن سياسة الاصلاحات بهدف تحسين ظروف معيشة السكان الجزائريين[3].

لقد بدأ ديغول منذ صائفة 1958 م في التحضير لإجراءٍ استفتاء حول دستور خامس للجمهورية الفرنسية والذي تم اجراءه يوم 26 سبتمبر 1958 م ، وفي هذه الظروف شرعت لجنة التنسيق والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل

[1] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 96.
[2] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 89 .
[3] عمار بوجوش , المرجع السابق , ص 475 .

مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية[1].

3 – الظروف الاقتصادية والإجتماعية:

كانت أوضاع الشعب الجزائري قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت سيئة ، سواء تعلق الأمر بالداخل أو على الحدود التونسية والمغربية[2] .

كما أنهذه الأوضاع كانت امتدادا للظروف التي عاشها الشعب الجزائري قبيل اندلاع الثورة وكانت سببا مباشر في تفجيرها حيث نجد في تقرير السياسة العامة الذي أعدها فرحات عباس يوم 20 جوان 1954م إلا أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جاء تلبية لمطالب الشعب المستعجلة[3]،حيث نلاحظ أنه في الجانب الاقتصادي كانت الأقلية الأوروبية تعيش حياة رغد وتكدس الأموال أم حالة الشعب الجزائري الإقتصادية لا تنفك من ناحيتها تسير من سيئ إلى أسوا فالجهاز الاقتصادي الإستعماري بعدما أغدق الشعب في بؤس كبير بسياسة تعتمد على الاستغلال والتفقير نتجت عنها أسوأ النتائج في المجال الإجتماعي[4].

إن السياسة الفرنسية اعتمدت على منح الأراضي الزراعية للمعمرين مما أدى الى نتائج عادت بالنفع على كبار هؤلاء المستعمرين الذين ازدادت مساحات أراضيهم اتساعا حيث انتقل متوسط حيازة الكولون الواحد منهم من 89 هكتار سنة 1929 م الى 108 هكتار سنة 1952[5].

---

[1] عبد الحميد زوزو , المرجع السابق , ص 189.

[2] محمد عباس , **ثوار ,... عظماء** , تر هومة , الجزائر 2005’, ص 353.

[3] محمد العربي الزبيري ,المرجع السابق , ص 94.

[4] عبد الحميد زوزو , المرجع السابق ,, ص 189.

[5] بن داهة عدة , **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962**, الجزء الثاني , الجزائر , 2008, ص 402.

كذلك نجد أن التجار والصناع الجزائريين لم تكن لهم أنشطة متاحة بل كانوا عرضة لمختلف أنواع القمع الإقتصادي والمضايقات كالمصادرات والضرائب الفادحة والحرمان من القروض ورخص الاستيراد والتصدير مما أدى إلى وجود ما يقارب مليون جزائري بدون عمل ولامورد مالي[1] إن الإجراءات العسكرية الفرنسية التي اتخذتها فرنسا كان لها أثر كبير على الوضعية الاقتصادية والإجتماعية للسكان الجزائريين خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات قصد عزلهم عن جيش التحرير حيث بلغ عددها ثلاثة وسبعين محتشدا بالولاية الثانية في حين كانت تشكلا لمناطق المحرمة ثلثي مساحة الولاية[2]

فبالإضافة إلى الحالة المزرية والفقر المدقع الذي عانى منه الشعب الجزائري بمختلف شرائحه الإجتماعية عانى كذلك من تدهور الأوضاع الصحية وانعدام الرعاية الصحية إلاّ في التجمعات الحضرية التي فيها كثافة سكانية أوروبية مثل مدينة الجزائر وهران وقسنطينة التي يوجد بها حوالي 1145طبيب في حين لجا اغلبية الجزائريين للوسائل التقليدية للعلاج[3] .

أما فيما يخص الوضع الثقافي فقد انتشرت الأمية التي كانت ضاربة أطنابها بين صفوف الجزائريين، اضافة الى الحرمان والمساواة المطبقة من طرف الإدارة الإستعمارية لمنع الجزائريين من التعليم وذلك لاعتقادهم أن التعليم يخلق الوعي واليقظة ومقاومة الاحتلال والمطالبة بالحقوق السياسية[4].

وحسب ما أشار اليه تقرير عن الوضعية العسكرية فانانشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب جراء معاناته الاجتماعية والإقتصادية والثقافية هذا الأخير الذي كان يأمل في دعم خارجي جاد وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية أن تحققها، كما سعت فرنسا في هذه الفترة الى خلق طبقة بورجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي من أجل استهداف ولاء الشعب للثورة وتجسد هذا المبتغى في السياسة الديغولية في شقها الإقتصادي والإجتماعي وهو

[1] الغالي غربي , **فرنسا والثورة الجزائرية 1954– 1958,** غرناطة للنشر , الجزائر , 2009, ص 46.
[2] عمر بوضربة , النشاط , المرجع السابلق , ص 30.
[3] عبد الحميد زوزو , المرجعيات , المرجع السابق , ص 189.
[4] الغالي غربي , فرنسا , المرجع السابق , ص ص , 46–47.

ما تخلص في مشروع قسنطينة 1958كما شنت المصالح النفسية المختصة في الجيش والادارة الفرنسية حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، ومن بين هذه المصالح المكاتب الادارية المختصةSAS [1] .

التي انشأت سنة 1955 م والتي استهدفت التركيز على المرأة الجزائرية والشباب معتمدة على الوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة والاذاعة والسينما ، لقد سعت هـذه المصالح الى الضغط على الشباب الجزائري ومحاولة زرع فكرة اليأس فيه واحباط عزيمته بنشر أخبار عن ندرة السلاح لدى الثورة وعن خط الموت على الحدود ، كما اعتمدت على فكرة صرف اهتمامه عن الثورة وذلك عن طريق تكوين مؤطرين متشبعين بالفرنسية، كما دفعت البعض إلى الانحراف كشرب الخمور وممارسة الدعارة[2] .

المبحث الثاني : تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و مراحلها .

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم استنتاجاتها إلى لجنة التنسيق و التنفيذ في شكل تقرير مفصل و التي كانت إيجابية على مختلف الأصعدة، اتخذت لجنة التنسيق و التنفيذ في اجتماعها يوم 09 سبتمبر 1958 قرار تشكيل حكومة دون القيام باستشارة الداخل و استدعاء المجلس الوطني بعد ذلك انطلقت عملية اختيار الأعضاء و استغرقت أسبوعا كامل يوم 17 سبتمبر، على اثر اجتماع[3] .

لجنة التنسيق دام ثالثة أيام في مبنى الجبهة بالقاهرة أعلن مهري للحاضرين أن لجنة التنسيق و التنفيذ قد حلت رسميا وقدم تشكيلة الحكومة الجديدة التي خلفتها، وقد تمت تحضير

---

[1] انشاها الحاكم العام جاك سوستال يوم 28 سبتمبر 1955, بلغ عدد هذه الاقسام الادارية المتخصصة سبعمئة قسم اداري متخصص وقد اقيم كل قسم اما بداخل او بجوارها وذلك من اجل الحضور الدائم في اوساط السكان والعمل على استمالتهم لقضية ولبرنامجه السياسي كم انشات من اجل التجسس داخل المحتشدات , للمزيد من المعلومات انظر: عمار جرمان ,**الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني**ومابعد الاستقلال . دار الهدى , الجزائر , 2007, ص 116.

[2] عمر بوضربة , المرجع السابق , ص 30.

[3] زهير إحدادان , **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 154– 1962**, ط 1, مؤسسة إحادان للنشر واالتوزيع ,الجزائر ,2003, ص 57.

في سرية تامة، و قد تقرر أن يخصص اليوم التالي لأطالع الدول العربية على الأمر إلا أن الحكومة المقبلة بحاجة إلى اعترافات، يوم 18 سبتمبر، أرسل إلى كل دولة عربية وقد اطلع رئيسها على تشكيل الحكومة التي سيعلن عنها رسميا أمام العالم في يوم الغد[1] .

يوم 19 سبتمبر أعلن فرحات عباس في حفل رسمي في القاهرة على الساعة الواحدة بعد الظهر و بحضور رجال الصحافة و مختلف ممثلي و وكالت الصحف الأجنبية، و تولى فرحات عباس باعتباره رئيس الحكومة تلاوة بيان التأسيس، علما أنه بصورة متزامنة مع كريم ومحمود شريف اللذين قاما بالعمل نفسه في ندوة صحفية بتونس، وقد تم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل، من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية ثم ليبيا ثم دولة باكستان[2] , ويقول المجاهد ضويفية "محمد شريف"، أننا تلقينا نبأ تشكيل الحكومة المؤقتة من الراديو من إذاعة العراق على لسان يوسف سباعي و إذاعة تونس على لسان منير شمة [3].

ضمنت الحكومة المشكلة 19 تسعة عشر عضوا، وستة عشر 16 وزيرا وثلاث 3 كتاب دولة مقيمين بالداخل، حيث أن الحكومة المؤقتة في تشكيلتها الأولى ضمت كل التوجهات السياسية من العلماء و المركزيين وأعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري U.D.M.A والوحيد الذي أبعد منها العقيد أوعمران، حيث تم إبعاده بسبب الانتقادات التي وجهها لهم سابقا، دون أن يدافع عنه رفيق دربه في الجبال منذ سنة 1947 كريم بلقاسم[4].

حيث أنه في بداية الأمر وقع خلاف حول تولى الرئاسة فقد ظهر اسمين هما فرحات عباس و الدكتور لمين دباغين و كان يجب اختيار واحد منهما، فبعد نقاشات طويلة اختير اسم

---

[1] مبروك بلحسين , **المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954– 1956**, مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية , تر : الصادق عماري , دار القصبة للنشر , الجزائر . 2004,ص 100.

[2] عبد الحميد زوزو , المرجع السابق , ص 25.

[3] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 106.

[4] محمد العربي الزبيري , المرجع نفسه , ص 106.

فرحات عباس المعروف باعتداله و ثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعطاء وزن دبلوماسي للثورة[1].

وقد كانت أول واجبات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تتمثل في الإشادة بالشعب الجزائري الشهيد الذي تعرض لأشد المحن في سبيل ميلاد جمهورية جزائرية مستقلة، فكانت المهمة الرئيسية لميلاد هذه الحكومة هو تحقيق الاستقلال الوطني، ويتضح ذلك من خلال الرسالة التي وجهتها غداة تشكيلها للرئيس–جمال عبد الناصرو التي جاء فيها: " إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو رد عملي علني على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الاستعمارية الفرنسية على وجه الشعب الجزائري المجاهد، عندما أعلنت سياسة الاندماج التام..." أضافت أيضا أن تشكيل هذه الحكومة سيكون وال ريب عامل من أهم العوامل التي تساعد على إيجاد حل سلمي عادل للقضية الجزائرية و تضع حدا فاصلا لما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة من أنه اتجد أمامها ممثل صحيحا تفاوضه ومنه [2]

تشكلت 3 ثلاث حكومات منذ تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية وهي :

أولا : الحكومة الجزائرية الأولى19 سبتمبر 1958

لقد تشكلت الحكومة المؤقتة الأولى كل من السيد فرحات عباس رئيس الحكومة، كريم بلقاسم نائب رئيس وزير القوات المسلحة، أحمد بنبلة نائب الرئيس، حسين آيت أحمد و رابح بيطاط و محمد بوضياف و السعدي محمدي وزراء دولة، عبدالله لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة و المخابرات، عبد الحميد مهري وزير شؤون المغرب العربي، أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية و المالية، محمد يزيد وزير الأخبار، بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية، محمد الأمين

[1] بومهلة تواتي , الجزائر **" الثغر الابيض" , مراجعة تاريخية** , أحسن بومالي , دار المعرفة , الجزائر , 2014, ص 140.
[2] فتحي الديب , المرجع السابق , ص 387.

دباغين وزير الشؤون الخارجية، محمود الشريف وزير السلاح و التموين، الأمين خان و عمر الصديق و مصطفى إسطمبولي كتاب دولة [1].

و قد كانت الحكومة المؤقتة مسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية، و تبدأ مهامها مباشرة يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة حسب توقيت الجزائر[2] .

ثانيا: الحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية 18 جوان 1960

وكانت تشكيلة هذه الحكومة كالآتي: السيد فرحات عباس رئيس الحكومة، كريم بلقاسم نائب للرئيس و وزير للشؤون، أحمد بن بلة نائب رئيس، حسين آيت أحمد و رابح بيطاط و محمد بوضياف و السعدي محمدي وزراء دولة، عبد هللا لخضر بن طوبال وزير الخارجية عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و الاتصالات العامة، أحمد فرنسيس وزير الاتصالات المالية، عبد الحميد مهري الشؤون الاجتماعية و الثقافية، أحمد يزيد وزير الإعلام[3].

ونلاحظ تقلص الوزراء في الحكومة الثانية من 18 إلى 12 وزارة، و دامت مدة هذه الحكومة من 18 جوان إلى غاية 8 أوت 1961 ،والتي تلخصت مهامها في تعزيز نشاط جيش الجبهة و تعبئة الجماهير الجزائرية، بالإضافة إلى تمديد عمل الثورة في نطاق عدم الانحياز للحصول على الإعانات السياسية و الدبلوماسية [4] .

وقامت بتعيين قيادة الأركان العامة تحت تصرف اللجنة الوزارية للحرب و التي تشكلت من هواري بومدين، أحمد قايد، علي منجلي[5] .

ثالثا: الحكومة الجزائرية المؤقتة الثالثة سبتمبر 1961م

---

[1] أحمد توفيق المدني , **حياة كفاح** , جزء 3, دار البصائر للطباعة والنشر , الجزائر 1982,ص 584.

[2] المجاهد , ع 1, 19/ 09/ 1958.,ص 3.

[3] **مجلة الذاكرة"التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة "** , ملف خاص , وثائق ملف المتحف الوطني للمجاهد, عدد 3, 1998, ص 234.

[4] عمار بوحوش , المرجع السابق , ص 586.

[5] عمار بوجوش , المرجع نفسه , ص 589.

انتقلت فيها رئاسة الحكومة إلى السيد يوسف بن خدة و كانت تشكيلتها كالآتي:السيد يوسف بن خدة رئيس الحكومة، كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية، حسين آيت أحمد عبد هللا بن طوبال و السعدي محمدي و محمد خيضر و رابح بيطاط وزراء المالية،عبد الحفيظ بوصوف وزير التسليح و المواصلات، سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية[1] محمديزيد وزير الإعلامم [2].

واصلت هاته الحكومة التي يترأسها يوسف بن خدة المفاوضات التي بدأتها حكومة فرحات عباس إلى غاية استقلال الجزائر و إعلان بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة يوم 18 مارس1962م على إيقاف القتال على الساعة التاسعة ليال يوم 19 مارس 1962م[3] .

في كافة أرجاء التراب الوطني و إصدار أمر انفراد جيش التحرير الوطني بوقف جل العمليات العسكرية فيكامل التراب الوطني[4].

[1]لمزيد من التفاصيل حول تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية ينظر ملحق رقم 10.
[2]محمد بجاوي , المرجع السابق , ص 120.
[3]ينظر ملحق رقم 07.
[4]عامر رخيلة , **التطور السياسي والتنظيمي لحزب التحرير الوطني 1962– 1980**, الجزائر 1993, ص 80.

الفصل الثانـــي

التحديات الداخلية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

ـ المبحث الأول : صراع الباءات الثلاث وتأثيرها على الحكومة المؤقتة

ـ المبحث الثاني : التمردات على الحكومة المؤقتة وطرق مواجهتها

ـ المبحث الثالث : الخلافات السياسية داخل الحكومة المؤقتة الجزائرية

تعرضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها إلى عرقيل داخلية تمثلت في صراعات التي قامت بدورها مواجهتا والتخلص منها مستعملة في ذلك العديد من الخطط والاستراتيجيات وهي كالاتي :

المبحث الأول : الباءات الثلاث وتأثيرها على الحكومة المؤقتة .

بعد التخلص من عبان رمضان, خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ الثالثة إلى الواجهة في أفريل 1958[1]، كانت سلطة القرار في يد كريم بلقاسم، المسؤول عن الشؤون الحربية، وعبد الحفيظ بوصوف، المسؤول عن الاتصالات والاستخبارات، ولخضر بن طوبال، المسؤول عن الشؤون الداخلية والتنظيم الإداري[2], يُعتبر هؤلاء الشخصيات الأكثر تأثيراً في صناعة القرار حيث يتمتعون بالشرعية التاريخية كقادة سابقين في المنظمة الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك يتمتع كل منهم بقوة عسكرية تابعة له، وهم يشغلون مناصب حساسة في لجنة التنسيق والتنفيذ[3].

بعد هذه التعيينات بدأ التفكير في تشكيل قيادة موحدة لجيش التحرير الوطني وكانت هذه فكرة كريم بلقاسم ومن المتوقع أن يكون له دعم العقيد عمران والعقيد محمود شريف، لكن عبد الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال انضما في تحالف ضد كريم بلقاسم، محاولين منعه من الزعامة الفردية[4] , تصاعد الخلاف بين القادة الثلاثة، حيث قسمت قيادة جيش التحرير الوطني إلى فرعين. عين كريم العقيد محمدي السعيد رئيسًا للجنة التنظيم العسكري في الحدود الشرقية، بينما عين عبد الحفيظ بوصوف خليفته العقيد هواري بومدين في الولاية الخامسة للجنة التنظيم العسكري في غرب البلاد.

تشير تحليلات إدريس خضير في كتابه إلى أن بوصوف ارتكب خطأً بتعيينه لبومدين، الذي يبدو غير مألوفًا بالجهة ولا يمتلك الخبرة السياسية أو الثورية المطلوبة[5] .

---

[1] عمار بوحوش ،المرجع السابق , ,ص 118.

[2] صالح بلحاج ، **ازمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)** ، ط1 ،دار قرطبة ، الجزائر -2006

[3] محمد العربي زبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)** ،ج2 ، دار قرطبة ، الجزائر ،2000, ص 47.

[4] رابح لونيسي –**الجزائر في دوامة الصراع بين المعسكرين والسياسيين**– دار المعرفة الجزائر ،2000. ص 47

[5] احمد توفيق المدني ، **مذكرات : حياة كفاح** ، ط2 ن ج3 ، المؤسسة الوطنية للكاتب ، الجزائر ، 1988, ص 247.

لكن هذا التحليل لا يلقى قبولًا لدى البعض، حيث يرى البعض أنه يهدف إلى تشويه صورة بوصوف وبومدين، ويتجاهل الإنجازات الكبيرة التي حققها بومدين في تنظيم الفرع الذي أُسند إليه، بالإضافة إلى تطوير أجهزة الاستخبارات والإمدادات. وعلى الرغم من ذلك، واجه العقيد محمدي السعيد صعوبات في اداء مهمته حيث فشل في إقناع نوابه بمسؤوليتهم وتوحيدهم للعمل معًا، مما أدى إلى تشتت الجهود والعمل الفردي[1]استفاد الجنرال ديغول من هذه الخلافات بين قادة الثورة على مختلف المستويات، وأمر بزيادة عدد الجزائريين المجندين من ثلاث ألف 30000 الى ستون الف 60000 لدعم نصف مليون 500000 جندي فرنسي متواجدين في الجزائر وحوالي 1400متواجدين في المخابرات الذين كانوا يعملون لقمع دعم الثورة[2].

كما شهدت الفترة إقامة خط موريس[3] على الحدود الشرقية لمنع تسرب الأسلحة إلى الجزائر. وفي 8 جويلية 1956، أرسل العقيد أو عمران رسالة تحذيرية إلى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ حول خطر خط موريس على الحدود. وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز 60 يومًا، استشهد حوالي 6,000 مجاهد4. وبسبب هذا التطور الخطير، دعت لجنة التنسيق والتنفيذ أعضاؤها للاجتماع في 9 سبتمبر 1958 لتأسيس حكومة مؤقتة[5]برئاسة فرحات عباس، وتم الإعلان عنها رسميًا في 19 سبتمبر 1958، وأُقرَّت من قبل عدة دول، وبلغ عدد الدول التي اعترفت بها 12 في الأسبوع الأول، حسب التقارير الدولية في السياق الداخلي[6].

يرى بعض الباحثين مثل محمد العربي زيري أن تعيين فرحات عباس كرئيس للحكومة كان أول انقلاب على شرعية مؤسسات الثورة، إذ يعتبرونه اندفاعًا إلى الأمام[7]دون استشارة المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وعلى هذا الأساس، يظل الثلاثي كريم وبن طوبال وعبد

---

[1]احمد توفيق المدني ، المرجع السابق , ص 247.

[2]فتحي الديب , **عبد الناصر والثورة الجزائرية** , الطبعة الأولى , د .ج , دار المستقبل العربي لطباعة والنشر , القاهرة , 1984, ص 478.

[3]رابح لونيسي ، **الصراعات الداخلية لثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري ، " انسانيات "** ، عدد مزدوج (25/26)، جويلية–ديسمبر ، 2004, ص 457.

[4]علي كافي ، **مذكرات من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1962/1954)** دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999

[5]لخضر بورقعة ، **مذكرات :شاهد على اغتيال الثورة** ، ط2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000, ص 47.

[6]طاهر سعيداني ، مذكرات : **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض** ، ط1 ، دار هومة ، الجزائر ،114.ص 478.

[7]محمد الصالح الصديق ، **العقيد عميروش** ،ط3 ، شركة دار الامة لطابعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999, ص 54.

الحفيظ بوصوف هم السلطة الفعلية في التوجيه والقيادة، وكان تشكيل الحكومة المؤقتة مفاجأة لقادة الولايات، الذين لم يتم الرجوع إليهم للمشاركة في هذا القرار. وقد أثار تعيين فرحات عباس ردود فعل سلبية من مجاهدي الولاية الثانية، مما أدى إلى نشوب نزعات بين قادة الثورة [1]

كما يدعم هذا الرأي فتحي الديب، حيث تلقت لجنة التنسيق والتنفيذ برقيات احتجاج من قادة الداخل اعتبارًا من شهر أكتوبر، تنتقد تشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للاجتماع، معتبرين ذلك مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة ونتيجة لهذه الانتقادات، سجلت معارضة شديدة من بعض القادة وتصاعدت المحاولات للإطاحة بالحكومة المؤقتة من خلال سلسلة من الانقلابات[2] .

المبحث الثاني : التمردات على الحكومة المؤقتة وطرق مواجهتها .

1ـ ازمة العموري

على الرغم من التقدم الذي حققته الحكومة المؤقتة في المجال الخارجي، مثل الاعتراف بالعديد من الدول بها، إلا أنها واجهت عدة مؤامرات منذ تأسيسها. تُذكر من بين تلك المؤامرات محاولة الانقلاب التي قادها محمد العموري، المعروفة بمؤامرة العموري[3] .

والتي هزت الحكومة المؤقتة بعد أسابيع قليلة من تنصيبها. يعود تاريخ هذه القضية إلى 10 أفريل 1958، حين تم تعيين محمد العموري قائداً للولاية الأولى والذي كان خاضعا مباشرة للعقيد محمدي السعيد المترأس للجنة العمليات العسكرية على مستوى الشرق الجزائري في إطار العلاقات السلطوية والتوترات، يُلاحظ تباين الآراء والتحالفات في البيئة العسكرية، حيث كان العموري ينتقد بلقاسم وسمعته بداخل الجيش تتأثر بتوجهات ضباط فارين من الجيش الفرنسي، بقيادة الكومندان يديرمولود YADRMOULED الذي قال عنه لخضر بن طوبال بأنه كان

1فتحي الديب ,المرجع السليق , ص 547 .

2فتحي الديب , المرجع نفسه , ص 549.

1 AcheurCheurfi,la classepolitiqueAlgérienne de 1900a nosjours,Alger 2001 .3

قائد فيلق في الجيش الاستعماري يضم 90% من الجزائريين وقد واجه هذا الفليق جيش التحرير الوطني في معركة كادينا في الشمال الفلسطيني[1] .

وفي إطار الرد على تلك الانتقادات، تم اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ في سبتمبر 1958، حيث فُرضت عقوبات على العموري بإنزال رتبته الى رائد مع تحديد اقامته بالسعودية وبوقلار BOUGLER إلى رتبة جندي مما أدى إلى تصاعد التوتر والتناحر[2]وفي هذا السياق بدأ العموري في التخطيط لانقلاب عسكري، وفقًا لما ذكره توفيق المدني، نتيجة لرفضه الامتثال للأحكام القضائية، حيث طلب المساعدة من حكومة أجنبية (مصر) للإطاحة بالحكومة المؤقتة والقاء القبض على الوزراء العسكريين[3] .

وقدمت له المساعدة قيادة القاعدة الشرقية بقيادة الكومندان عواشرية[4]والولاية الأولى بقيادة العقيد نواورة الذي شارك لعموري نفس الافكار والآراء على غرار الكومندان عواشرية كما انضم الى هذه المعارضة الرائد جمعي سعدي، الملقب بمصطفى لكمل، كان طالباً في القاهرة وكان له علاقات وثيقة مع نظام عبد الناصر، مما جعله يكسب دعم الدم المصري للانقلابين. وكان عبد الناصر غاضباً من قيادة الحكومة المؤقتة التي اعتبرها بعيدة عن أفكاره العربية الإسلامية، واستغل ذلك مصطفى لكحل ليحصل على دعم المناضل العروبي الإسلامي صالح بن يوسف المعارض لبورقيبة والي يريد الاطاحة به[5].

وقاد محمد العموري اجتماعاً سرياً في الكاف بتونس في 16 نوفمبر 1951، بمشاركة إطارات من الثورة العسكرية والسياسية، بهدف إسقاط الحكومة المؤقتة وتنظيف المجلس الوطني للثورة وتطهيرها من الباءات الثلاث[6] .

2Amar HamdaniKarimBelkacem , l**e lion de Djbels Ed Balland Paris1973.1**

london1977edMcMillanAlistaire HornA Savage War of Pease Alegria(1954/1962)2

3محمد عباس ، ثوار – عظماء ، المرجع السابق، ص 102.

Mohamammedharbi Le FLN opeit .p 2454

5رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص ص 27-28

Amar HamdanikarimBelkacem **Le lion de Djbels Ed Balland Paris 1973** P 2216

لو لم يفطن المناضل الليبي سالم شلبك، لربما نجحت المبادرة، إلا أنه فضح المؤامرة بعد سماعه لها[1]، مما دفع الحكومة التونسية للتدخل واعتقال العموري[2].

ورفاقه وفي 20 جانفي 1959 شكلت الحكومة المؤقتة محكمة عليا برئاسة العقيد هواري بومدين للنظر في قضية المؤامرة لعموري ورفاقه ، وبعد شهر من التحقيق أصدرت حكماً بالإعدام في حق العموري وأحمد نواورة والكومندان عواشرية ومصطفى لكحل[3].

وتم تنفيذ الحكم في مارس 1959 اما بقية المتهمين بالمشاركة في تلك المؤامرة أمثال عبد الله بلهوشات واحمد دراية ومحمد شريف مساعديه وغيرهم من الضباط فقد تم سجنهم لغاية 1960[4] .

وبحسب ما صرح به محمد العربي زبيري، فإن المحكمة كانت مجرد تمثيلية، حيث أشار إلى أن الاغتيالات الجماعية استهدفت قيادات الثورة بغرض تحقيق أهداف شخصية، مما يُعتبر انحرافًا خطيرًا أثر على مسار الثورة[5].

يذكر أيضًا في قضية لعموري اتهام فتحي الديب لعبد الحفيظ بوصوف حيث قال بأنه كان يضغط من اجل الاسراع في اعدام لعموري كي لا يكشف هذا الاخير بأن بوصوف كان شريكه في المؤامرة بهدف تصفية كريم بالمساعدة في تنفيذ المؤامرة للتخلص من كريم ومع ذلك لا نوافق على ما قاله الديب حيث أن بوصوف ساهم في القضاء على الانقلاب بموقعه الحساس وتعاونه في كشف أفراده، وبالتالي، كانت المحاكمة قاسية بحقه وحق زملائه بسبب اعتمادهم على مخابرات أجنبية، مما هدد وحدة الثورة[6].

1صالح بلحاج ، المرجع السابق ، ص ص33-34

2ولد محمد لعموري ، في 14 جوان 1929 بواد سيدي علي ، من عائلة راقية ، ناضل في حزب الشعب الجزائري ، ثم في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، اشتغل قائد الولاية الاولى " الاوراس " سنة 1958 ، ليعدم في 16 مارس 1995، انظر رابح لونيس ، المرجع السابق، ص 28.

3محمد عباس , المرجع السابق , ص 201.

4صالح بلحاج , المرجع السابق , ص 178.

5رابح لونيسي ، المرجع السابق , ص 29.

6محمد عباس ، **" ذكرى مؤامرة لعموري"** ، **جريدة الخبر**– ع 5262 ، 2008/03/06، ص 26

وبناء على ذلك، فإن مؤامرة العموري تُعتبر تحدي أول يواجه الحكومة المؤقتة، إذ كشفت عن صراع داخلي/خارجي، ويمثل التحدي الثاني اجتماع العقداء الأربعة داخل البلاد, بعد إنشاء الحكومة المؤقتة وتوزيع المهام على أعضائها، وجدنا بعض الانتقادات تجاه هذه التعيينات، وهو ما يظهر من خلال الأزمات المتتالية التي واجهتها الحكومة. فضلاً عن المؤامرة التي شُنت ضدها من قبل العموري وجماعته، وهناك أحداث وخلافات أخرى أثّرت على سير الثورة، كما يذكر حادثة عميرة علاوة في 1959، حيث كان عميرة مناضلاً قديماً في حزب الشعب الجزائري وصديقاً للدكتور دباغين, كما اعترض على رئاسة فرحات عباس للحكومة , وقال رابح لويسي ان عميرة وصف فرحات عباس بالاندماجي، ثم قام بتحريقها خدمة لأسياده [1].

تم إرسال عميرة إلى بيروت بسبب انتقاداته اللاذعة للحكومة، وكان يُعرف بأسلوبه الحاد في الانتقاد واتهام الوزراء بما في ذلك رئيسها[2]توفيق المدني قد زاد في انتقاده لعميرة، حيث وصفه ضمناً بالخائن، مما يوحي برغبته في تسوية حسابات معه وكان اكثر الاشخاص عرضة لاتهاماته الرئيس فرحات عباس واحمد فرنسيس[3].

كان من الممكن أن يظهر احمد توفيق المدني بشكل أكثر موضوعية لو وصف عميرة برغبته في السيطرة على الثورة بالإضافة إلى ذلك كان هذا الأخير يدافع بشكل مباشر عن فرحات عباس صديقه المقرب وهذا ما استنتجناه من قراءة كتاباته, عندما وصل التقرير إلى فرحات عباس بأن عميرة كان ينتقد وزراء الحكومة المؤقتة ويتهم رئيسها بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، فقام بتحويله الى عبد الحفيظ بوصوف[4].

الذي استدعى عميرة للاستجواب لم يمر وقت طويل حتى وُجد عميرة ميتاً أمام مبنى الحكومة المؤقتة في القاهرة[5].

[1] رابح لونيسي ، المرجع السابق , ص 30.
[2] محمد العربي زبيري ، المرجع السابق ، ص 142
[3] علي كافي ، المرجع السابق ، ص 218
[4] فتحي الديب ، المرجع السابق , ص 108.
[5] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 26

تنوعت الروايات حول وفاته، ولكن يُعتقد أنه انتحر، على الرغم من وأمره بفتح تحقيق[1]دباغين اتهم كل من فرحات عباس وبوصوف بالتورط كثف لمين دباغين اتهاماته لفرحات عباس،[2] رئيس الحكومة، وبوصوف، مسؤول المخابرات، بالوقوف وراء اغتيال صديقه، بهدف استغلال الوضع للفوز برئاسة الحكومة وإزاحة منافسيه، مثل بوصوف وبن طوبال بدأ كريم بلقاسم تنفيذ خطته المدروسة بتشجيع حليفه العقيد او عمران على نشر فكرة تفتيت صفوف العسكريين وتفريقهم، لإتاحة الفرصة للتفاوض مع فرنسا على حل وسط مشابه للطريقة التونسية. وقد اقترح عمران فكرة تشكيل حكومة عسكرية مصغرة في الجزائر، بهدف تصعيد الكفاح المسلح ومنع التدخل السياسي والتفاوض مع ديغول بموقع قوة[3] .

لكن خطة كريم بلقاسم فشلت بسبب معارضة بوصوف وبن طوبال لها في الوقت نفسه، كانت الحكومة المصرية تسعى إلى تفكيك الحكومة المؤقتة، لأن الرئيس المصري عبد الناصر كان يعتبر طريقة قيادتها بعيدة عن أطروحاته العربية الإسلامية اثارة حادة مقتل عميرة علاوة . بمفردنا الى الحديث عن قضية اخرى ترتبط بها، بل كانت كنتيجة حتميه لها ، تتمثل في استقالة الامين دباغين[4].

2ـ اجتماع العقداء الاربعة 1958/12/6

بينما كانت جماعة الخارج في القاهرة تشتد في صراعاتها السياسية وتكوين التحالفات تجاهلت الأمور الداخلية، مما ترك الجيش والشعب يواجهان الواقع بنقص السلاح والتموين، وهذا ما كان يخطط للاستفادة منه العدو وفي الولاية الثالثة، نشبت مؤامرة خطيرة تقريبًا ألقت بظلالها على الثورة، وعرفت بقضية الزرق، حيث نفذها الفرنسي الكابتن ليجي ligie في جويلية1958[5].

---

[1]Mohammed OP.CI T.I Opc t p226

[2]ينظر ملحق رقم 13 .

[3]محمد العربي زبيري ، المرجع السابق ، ص 143

[4]محمد الديب ، المرجع السابق ، ص 408.

[5]ولد محمد لمين دباغين بشرشال سنة 1917 من عائلة غنية كان يمارس مهنة الطب ، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم MTLD ثم عضو دائم في حركة انتصار الحريات الجزائريةC.N.R.A ، اشتغل منصب وزير الخارجية G..P.R.A .

لقد كانت العملية محكمة نفسيًا وخطيرة، حيث تم جند بعض العملاء، وأوعز إلى العقيد عميروش بمحاكمة العديد من الضباط والجنود المشتبه بهم في التواطؤ مع الفرنسيين، وانتهت المحاكمات بإعدام مئات الأشخاص[1]دعا العقيد عميروش قادة الولايات الى اجتماع لتحذيرهم من العناصر الموالية للاستعمار غير مدركا انهم قد وقعوا ضحية للمخابرات الاستعمارية[2] .

تم عقد هذا الاجتماع نتيجة لتصاعد التوتر في الولايات الداخلية وزيادة هجمات العدو في الولايتين الثالثة والرابعة، بالإضافة إلى نقص التسليح والتموين بسبب الخطوط المكهربة وتقاعس دور الحكومة المؤقتة[3].

دعا العقيد عميروش إلى هذا الاجتماع فـي ضواحي جيجل بين 6 و 12 ديسمبر 1958، وحضره عدد من قادة الولايات، بينما رفض الحضور بعضهم، معتبرين أن هذا الاجتماع يهدف إلى تعزيز سلطة عميروش على حسابهم [4]لقد كانت نوايا القادة المشاركين في حيث رأى بعضهم أنهم يحاولون إنقاذ الثورة ، بينما اعتبر آخرون أن عميروش يسعى للتحكم في الثورة من الداخل، خاصة بعد إقالته من منصبه بسبب حادثة اكفادو[5].

وعلى الرغم من تباين الآراء، فإن الاجتماع لم يكن يهدف إلى إطاحة بأي عضو في الحكومة المؤقتة، بل كان رد فعلًا لتحديات الواقع، خاصة بعد تولي الجنرال شارل ديغول السلطة وبدئه في تنفيذ مخططه لقمع الثورة, في اجتماع العقداء الاربعة تم التأكيد على اهمية حفر ممرات بين الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح وهو ما يتطلب جهدا مالية ضخمة يجب توفيرها باي ثمن من قبل الحكومة المؤقتة[6].

كما دعا الى اضافة ممثلين عسكرين من الحدود الشرقية والغربية للوطن الى القيادة الداخل لتحقيق تمثيلية عامة . وطلب ايضا توحيد القيادة العامة وجعلها جماعية وفقا لتوصيات

---

[1]صالح بالحاج ، المرجع السابق , ص 34.
[2]رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص 39.
[3]صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 35.
[4]فتحي الديب , المرجع السابق , ص 423؟
[5]رابح لونيسي ، الصراعات الداخلية لثورة الجزائرية في الخطاب القانوي الجزائري ، **"انسانيات "** ، عدد مزدوج (26/25) ، جويلية– ديسمبر ، 2004 ، ص29 .
[6]حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2001 ، ص 190 .

مؤتمر الصومام وفيما يتعلق بمخططات العدو وتقرر وضع خطة استراتيجية للتصدي لها ، بما في ذلك مخطط الجنرال شال الذي يشكل تهديدا لمسار الثورة في المناطق الحدودية[1].

وبعد الموافقة على محضر الاجتماع ، تم تكليف الرائد عمر او صديق بتسليمه الى اعضاء الحكومة المؤقتة في مهمة خارجية[2] .

ووفقا لمحمد العربي زبيري فان المحضر يحمل نقدا لاذعا لطريقة تأسيس الحكومة المؤقتة ويوجه انتقادا للقيادة بسبب تقعسها في تمويل السلاح امام العراقيل المواجهة .

في 12 مارس 1959، استلمت الحكومة المؤقتة الوثيقة [3]المشار إليها واستمعت إلى شروحات شاملة من الرائد عمر أو صديق، ووصفت قرارات الاجتماع بأنها خطيرة، واعتبرتها قرارات داخلية وليست من صانعي القرارات في الخارج. كما لم يحضر قادة الولايات الثانية والخامسة الاجتماع، مما أدى إلى اعتباره مؤامرة على الثورة وحكم عليهم بالإعدام[4] .

ووفقا لعلى كافي فإن المتابع الواعي لتلك القرارات، تظهر بأنها كانت شرعية وموضوعية، نظرًا لأنها صادرة عن قيادة موجودة داخل الجزائر، وتعتمد على الواقع الحربي في مواجهة العدو، بينما تقتصر خطط القيادة الخارجية على الورق وتضبط حساباتها السياسية بمراعاة اعتبارات سلطوية خارج دوائر المعركة. وكانت هناك ضرورة لجمع الأدلة والقرائن من ساحات المعركة، وتحليلها، لتتماشى مع أهداف وأبعاد مؤتمر القادة في الداخل[5].

ومن بين أعضاء الحكومة المؤقتة، يـذكر بن خدة الذي دعا إلى دخول قادة الثورة إلى البلاد، مؤكدًا أن ذلك سيعزز الوحدة ويخفف ضغط الدول المجاورة[6]،ولتحسين موقفهم دعوا

[1]صالح بالحاج ، المرجع السابق ، ص 36.
[2]رابح لونيسي ، المرجع السابق ،ص 34
[3]ينظر ملحق رقم 11.
[4]علي كافي ، م س ، ص ص 124 – 125 ،وينظر ايضا محمد الصالح الصديق ، **العقيد عميروش** ، ط3 ، شركة دار الامة لطابعة ونشر والتوزيع ، الجزائر -1999 ، ص ص , 17-18 .
[5]علي كافي , المرجع السابق , ص 19.
[6]رابح لونيسي ، المرجع السابق ،ص 34

العقداء في الداخل لحضور اجتماع هام بتونس. وفي طريقهما لحضور الاجتماع، استشهد القائدان عميروش وسي الحواس بجبل ثامر في 29 مارس1959[1].

بعد 49 سنة من وفاة عميروش، جاء نجله نور الدين ايت احمد ن ليكشف ن جماعة بوصوف كانت وراء اغتياله باستخدام اشارات راديو بحوزة الجيش الفرنسي ، وهو ماكده الكابتن محمد اعراب بسعود ن الذي كان ضابطا في الولاية الثلاثة ثم الرابعة[2] .

3ـ استقالة الامين دباغين

فيما تبدو أن أثار حادثة وفاة عميرة علاوة قد أثرت بعمق على نفسية وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة آنذاك، السيد دباغين حيث لم يكن مقتنعا بأن صديقه قد فارق الحياة بشكل طبيعي وفقًا لرواية أحمد توفيق المدني يظهر هذا الاعتراض في الصراع الشديد الذي نشب بينه وبين رئيس الحكومة، السيد فرحات عباس يـكر أن السيد دباغين قد اتهم السيد عباس بصراحة بأن عميرة لم يمت طبيعيا، بل قتل، وأنه يشتبه في أن السيد عباس هو الجاني. استنادًا إلى هذه الظروف المشحونة، قام الدكتور الذي كان حاضرًا بسحب مسدسه وتوجيهه نحو رئيس الحكومة، لكن تدخل كريم بلقاسم حال دون تصاعد الوضع، وقال السيد دباغين في ذلك الوقت: "تأكدوا أن هذا اليوم لم يشهد فقط فقدان عميرة، بل شهد أيضًا فقدان الثقة في الحكومة المؤقتة"، ثم قدم استقالته من منصبه كوزير للخارجية[3].

في الخامس عشر من مارس عام 1959 ، قدّم الأمين دباغين استقالته الرسمية بشكل كتابي، حيث عرض أسبابها في رسالة مفصلة ذكرها في مذكراته المتناولة لألي كافي ومن بين أبرز الأسباب التي ذكرتها تلك الرسالة هي الخلافات الرئيسية التي نشبت بينه وبين أفراد

---

[1] طاهر سعيداني ، **مذكرات : القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض** ، ط1 ، دار هومة ، الجزائر ، 2001 ، ص 200

[22] L'Algérie en guerr. .ed Office des publications universitaires. .Alger .1988 .p 369 Teguia.Mohammed

[3] علي كافي ، المرجع السابق ،ص 142.

الحكومة المؤقتة، سواء على القضايا المبدئية والمنهجية أو بسبب تفاقم المشاكل المتعلقة بقيادة الثورة[1].

في مواجهة هذه التحديات المتلاحقة التي تواجه الحكومة المؤقتة، تجمع مجلس الوزراء في القاهرة في 29 جوان 1959، وكانت بعض المشكلات التي أثيرت تعود إلى بعض أعضاء الإخوان. وفقًا لما جاء في مذكرات أحمد توفيق المدني، فإن كريم بلقاسم بدأ الحديث مشيرًا إلى أن الحكومة تعاني من انقسام داخلي وعدم تجانس، وتوجد فجوة بينها وبين الشعب. بينما أشار الأخ محمد يزيد إلى وجود حالة اختناق عامة داخل البلاد بسبب سياسة وزير الداخلية، الخضر بن طوبال، الذي أكد أن حكومتنا تشبه أحدى عشر حكومة مستقلة، حيث يعمل كل فريق لوحده دون التنسيق مع الآخر، ويعتبر الجيش والسياسة أمورًا منفصلة تمامًا، مما يؤدي إلى فقدان التوجه السياسي وعدم تنسيق الجهود في مواجهة التحديات الداخلية, وبسبب التطورات المعقدة التي شهدتها الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس، وتصاعد الخلافات بين أعضائها، تم إلزامها بتفويض البارات الثلاث بتنظيم اجتماع للقوات العسكرية لمناقشة تلك الخلافات والتوترات، حيث باتت تشكل تهديداً لاستقرارها، وكان اجتماع العقداء العشر هو نتيجة تلك الضغوطات[2].

المبحث الثالث : الخلافات السياسية داخل الحكومة المؤقتة .

تأسست الحكومة المؤقتة على مزيج اربعة تيارات رئيسية ،تمثلها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)،وجمعية العلماء المسلمين والنشطاء السياسيين، لكن تيار النشطاء السياسيين كان الأبرز والأقوى. شكل الثلاثي العسكري المكون من كريم، وبوصوف، وبن طوبال حلقة الربط والحل في الحكومة، ولكن هذا الوضع أدى إلى انقسامات الأولى بين السياسيين والعسكريين، والثانية بين قدماء المركزيين دباغين وحزب البيان بقيادة فرحات عباس، والثالثة بين أعضاء الثلاثي الحاكم (كريم وبن طوبال وبوصوف) [3].

[1] رابح لونيسي ، المرجع السابق، ص 36.
[2] لخضر بورقعة، **مذكرات :شاهد على اغتيال الثورة** ، ط2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000، ص 28
[3] عمار بوحوش ، المرجع اسابق ، ص 487

الانقسام المتعمق والتوتر الزائد نجم عن قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي وأثارت جدلا واسعا بين البارات الثلاثة بين مؤيد ومعارض لانضمام هؤلاء الضباط إلى جبهة التحرير الوطنية. كريم بلقاسم يؤيد فكرة استقبال هؤلاء الضباط في جيش التحرير الوطني مؤكدا على ضرورة استغلال خبراتهم، بينما يرى محمد العربي زبيري أن ذلك يعود لطموحات بلقاسم الشخصية في السيطرة على القيادة الثورية[1].

بوصوف وبن طوبال يرفضان فكرة إدماج الضباط الفارين بشكل جماعي ويفضلان التحقيق في كل حالة على حدة,تأثرت أعمال الحكومة المؤقتة سلباً بسبب أزمة القيادة التي نشبت، حيث بدأ كل قائد يدعي أنه الأكثر جدارة بتولي زمام الثورة، مثلما فعل كريم بلقاسم الذي اعتبر نفسه القائد الفعلي للثورة، نظراً لكونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي لا تزال تتحمل المسؤولية الفعلية في الثورة بعد استشهاد العديد من الشخصيات البارزة. وعلى هذا الأساس، كان كريم يطالب بحقه في تولي الزعامة الفعلية بدلاً من الاكتفاء بالقيادة الرمزية لفرحات عباس[2] .

إلا أن بوصوف وبن طوبال رفضا هذا المطلب، مؤكدين أن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني هم أعضاء "22"، وبالتالي لا يمكن اعتبار كريم زعيما أو قائدا للثورة، لأنه لم يكن في لجنة 22 [3].

ومن جانبه، أشار رابح لونيسي إلى أن البارات الثلاث كانت تتفق ضمنياً على الحفاظ على نفوذ القيادة بينهم، وكانوا يتحدون ضد أي شخص يهدد هذا النفوذ وأضاف أن العلاقة بينهم كانت علاقة توازن داخل نظام الثورة، وأي انحراف عن هذا التوازن كان قد يشكل خطراً جدياً على الثورة. وبناءً على ذلك، فإنهم لم يسمحوا لأحد منهم بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة، وكانوا دائماً يختارون رئيس حكومة ضعيفاً يسمح لهم بالبقاء تحت نفوذهم وسلطتهم[4].

[1] محمد العربي زبيري ، فرنسا , المرجع السابق ،ص 179.
[2] محمد عباس ، المرجع السابق ، ص26.
[3] لخضر بورقعة ، المرجع السابق ، ص 29.
[4] ربح لونسي , المرجع السابق , ص 132.

رغم اختلافنا مع رأي رابح لونيسي، حيث أشار إلى رئيس الحكومة بوقتها كان فرحات عباس، إلا أننا لا نعتبر فرحات عباس شخصاً مستبعداً عن اتخاذ القرارات بل كان اختياره نتيجة لموافقة جميع قادة الثورة. وبالتالي، كانت هدفه واضحة في قيادة الحكومة والتعاون مع الفريق الثوري في تحديد احتياجات الثورة يبدو أن الحكومة المؤقتة فشلت في التغلب على تلك الانقسامات والصراعات التي نشأت عنها، ويتضح ذلك جلياً من تصريحات فرحات عباس، الذي أكد قائلاً: "نحن جميعاً متساوون، ليس هناك من فوق ومن تحت فكيف يمكنكم اعتبارنا عبيداً أو غير ذلك "[1].

وفقًا لما نقله صالح بلحاج، فإن قدماء المركزيين كانوا يتلاعبون بالحبل لإشعال الصراع بين العسكريين وأصدقاء عباس، بهدف خلق ظروف تسهل توظيف أوراقهم، وكانت الخلافات بينهم وبين عباس تشتد منذ توليه رئاسة الحكومة بعد فوزه على المرشح المركزي دباغين وعلى هذا الأساس كان من الضروري إيجاد حل لتلك الخلافات التي كانت بين قادة الثورة قبل أن تنتقل إلى القاعدة فتجد جية التحرير الوطني نفسها أمام طريق مسدود[2].

[1] محمد العربي زبيري ,فرنسا , المرجع السابق , ص 180.
[2] محمد العربي زبيري , فرنسا، المرجع نفسه ،ص 181

الفصل الثالث:

التحديات الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائر

المبحث الأول : المؤمرات الفرنسية على الحكومة المؤقتة .

المبحث الثاني : مواجهات الحكومة المؤقتة في المؤسسات الدولية .

المبحث الثالث : صعوبات حصول الحكومة المؤقتة على التمويل والمساعدات.

المبحث الرابع : الدعم المالي للحكومة المؤقتة الجزائرية .

لقد قام الجنرال ديغول بالعديد من المؤمرات التي من خلالها أراد إقناع الشعب بأنه مخلص وعادل في الحكم بين فرنسا والشعب الجزائري فانتهج سياسية تمثلت فيما يلي :

المبحث الأول : المؤمرات الفرنسية على الحكومة المؤقتة .

تمثلت في السياسة التي انتهجها ديغول في الجزائر وتمتلث في كل من مشروع قسنطينة . وسلم السجعان حق تقرير المصير و دعوة ديغول فادة الثورة 10 نوفمبر 1959.

أولا : مشروع قسنطينة 3أكتوبر 1958م

1ـ مضمونه :

أعلن الجنرال ديغول عن مخطط قسنطينة من ساحة "لابريش" LABRICHE في 3 أكتوبر 1958 م، وهو مخطط خماسي (1958-1963)[1]، حيث وصفه بالمشروع الأكبر الذي ستطبق حكومته في الجزائر خلال السنوات الخمس القادمة[2]، و مجموعة من الوعود الإصلاحية التي وردت في خلال زيارته للجزائر بعد نجاح الاستفتاء على دستوره الجديد على أن ينفذ خلال خمس سنوات[3] .

فالمشروع عبارة عن خطة خماسية اجتماعية، ثقافية وسياسية و عسكرية، حيث شكل خطورة بالغة على الثورة خاصة في جانبه العسكري و نظرا لأهميته فقد وظف له ديغول أرصدة مالية كبيرة قصد القضاء على الثورة [4] .

في هذا المجال وعد ديغول بتحسين الاستثمار الصناعي و ذلك من خلال إنشاء مصانع كبيرة و توزيع الغاز، و تحسين الطرق و المرافئ و المواصلات[5].

---

[1]رمضان بورغدة , المرجع السابق , ص 330.
[2]مسعود الحزائري , **مشاريغ ديغول في الجزائر** , الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , د. س . ن, ص 14
[3]محمد العربي الزبيري , المرجع السابق, ص 123.
[4]شارل ديغول, **مذكرات الأمل والتجديد**, تر: سموحي فوق العادة , منشورات عويدات , بيروت , 1971, ص 71.
[5]عمار قليل , **ملحمة الجزائرالجديدة**, ج 2, دار الغثمانية , الجزائر, 2009م, ص 150.

ووعد بإنشاء مشاريع صناعية تقدم ليا كل التسهيلات و الامتيازات كالإعفاء من الضرائب والتعهد بالتعويضات في حالة إصابتها بضرر جراء الحرب، حيث قرر إضافة قاعدة صناعية التعدينية والكيمائية كمصنع الحديد والصلب بعنابة وتكرير البترول بسكيكدة[1].

وعد ديغول بتحسين الاستثمار الزراعي في الجزائر و منح المزارعين المسممين 250الف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة[2]، فالمشروع تقرر فيه توزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين الفقراء لفلاحتها و ذلك قصد التحسين من الوضع الاقتصادي و الخروج من دائرة الفقر[3]، حيث تتم هذه العلمية بعد شراء هذه الأراضي من المعمرين من الحكومة الفرنسية، و لقد تمكنت المصالح المعنية من تهيئة 130000, هكتار وتقسيميا إلى قطع زراعية سنة 1959م[4] .

2ـ موقف الحكومة المؤقتة الجزائرية منه:

لقد واجهة الحكومة المؤقتة هذا المشروع معارضة شديدة و رفض كبيرا سواءا من طرف الشعب الجزائري أو المعمر الفرنسي رغم اختلاف دوافعهم و أهدافه كان موقف المعمرون لا يريدون المساواة مع الجزائريين لأنهم يرون أنفسهم السادة[5].

كما كان موقف الجزائريون من هذا رفض الشعب الجزائري هذا المشروع بشدة لأنهم يعرفون الأهداف الحقيقية لفرنسا من وراء وضعيا للمشاريع، حيث يتجلى رفض الشعب الجزائري لهذا المشروع في قول ابن طامة: "الشركة الجونيفية كانت تملك حوالي 40 ألف هكتار قسمت على الفلاحين و أقاموا لهم سكنات لكن الثورة وقفت ضده فقاطعو الشعب، كذلك

---

[1]مسعود الجزائري, المرجع نفسه, ص 133.
[2]صالح بلحاج, **تاريخ الثورة الجزائري,** دار الكتاب الحديث, الجزائر,2008, ص 12.
[3]عمار قليل , المرجع السابق, ص 150.
[4]نصر الدين سعيدوني , **الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية** ,ط 2, عالم المعرفة ,الجزائر, 2009م , ص 252.
[5]أزغيدي محمد لحسن, المرجع السابق, ص 195.

الشركة الجزائرية للبنك كانت تمتلك حوالي 200 ألف هكتار في قسنطينة و سطيف فشلت كذلك[1] .

كما كانت "جبهة التحرير الوطني أيضا من أشد الرافضين للمشروع حيث قامت بإصدار المناشير و إقامة الجمعيات و إدلاء بالتصريحات في الإذاعات [2] .

ثانيا : سلم السجعان 23 أكتوبر 1958م

1. مضمونه :

أعلن عنه الجنرال ديغول في 23 أكتوبر 1958م في ندوته الصحفية عن أول مبادرة سياسية منذ توليه السلطة، من أجل إيجاد الحل الجذري للمشكل الجزائري و هو سلم الشجعان[3] .

حيث قام الجنرال ديغول في هذه الندوة بتقديم خطاب طالب فيه من أعضاء جبهة التحرير الوطني: "أولئك الذين يقومون بمعارك فوق التراب الجزائري و الذين أعترف أن ابأنهم شجعان، لأن الشجاعة لا تنقص على الأرض الجزائرية"[4] .

حيث قام هذا الأخير بتقديم مفهوم موجز عن هذا المشروع حيث قال عنه: "ببساطة هو أن يوقف إطلاق النار أولئك الذين فتحوا النار، و أن يعودوا إلى عائلاتهم و عملهم من غير إذن فسلم الشجعان في نظر الجنرال ديغول هو محاولة إيجاد حل أمني للمسألة الجزائرية و القضاء على الثورة الشريفة، فبعد أن رفض المعالجة السياسية للأزمة لامتناعه عن الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد و شرعي لشعب الجزائر خاصة بعد الإعلان عن الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958[5] .

---

[1] أزغيدي محمد لحسن, المرجع نفسه, ص 151

[2] أزغيدي محمد لحسن, نفس المرجع . ص 95.

[3] عمر بوضربة , النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية , المرجع السابق , ص 52.

[4] رمضان بورغدة , عرض الجنرال ديغول لسلم السجعان وتقرير المصير وتأثيرهما على الثورة الجزائرية , **حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية** , رقم 2, 2008, ص 97.

[5] عمر بوضربة , المرجع السابق, ص 53.

لقد بين لأفراد جيش التحرير الوطني الطريقة العملية التي يجب عليهما اتباعها لإلقاء السلاح و النزول من الجبال، و هو ما عبر عنه بقوله "لكن كيف يمكنهم أن يفعلوا من أجل ترتيب نهاية المعارك؟ فأجيب: هناك حيث هم منظمون من أجل الكفاح، يكمن لرؤسائهم

فقط أن يتصلوا بالقيادة، فالمحكمة العسكرية القديمة المتبعة من زمن بعيد، هي أنه لما يراد توقيف صوت السلاح ترفع الراية البيضاء للنواب، و أجيب أنه في هذه الحالة سيستقبل المقاتلون و يعاملون معاملة مشرفة[1]" .

فالهدف الحقيقي للجنرال ديغول هو: السعي لإحداث انشقاقات داخل صفوف الثوار و الثورة الجزائرية بطريقة تساعده في إرغام أعضاء الحكومة المؤقتة للقبول بحلوله السياسية التي ينظر إليها الشعب الجزائري أنيا غير مجدية و تتجاهل حقهم في تقرير مصيرهم فهذا المشروع يعتبر بمثابة عرض عسكري لكنه في الأصل ذو أهداف سياسية من بينها القضاء على الثورة و إفراغ محتواها و إظهارها للعالم أنها ثورة قطاع طرق و جياع، زرع الخلافات و الانقسامات بين القادة، إضافة لزرع بذور الإحباط و الانهزام و إضعاف القضية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي و تلميع صورة فرنسا[2].

2-موقف الحكومة المؤقتة منه:

بعد الإعلان عن هذه المبادرة الديغولية، بدأت الشكوك تنتاب الحكومة المؤقتة حول أهداف شارل ديغول من وراء هذه الاستراتيجية الجديدة، حيث اعتبرتها محاولة جديدة لزعزعة الصفوف الجزائرية و أنه عبارة عن مشروع كاذب[3]، لأن الجنرال ديغول بمشروع هذا قد تخلى عن مقترحات سابقيه و بالأخص مشروع "غي مولي"و الذي بالرغم من سياسة من سياسته لم

[1] محمد داعي, **السياسة وإدارة التطرف شارل ديغول نموذجا**, المرجع السابق, ص 137.
[2] أزغيدي محمد لحسن, المرجع السابق, ص 215.
[3] عمر بوضربة ,**الأبعاد الدولية لمبادرات ديغول السياسة وموقف الحكومة المؤقتة منها 1958- 2959**, المجلة التاريخية الجزائرية , العدد 5, 2017,

يتجرأ و يطلب من جيش التحرير الوطني أن يقوموا بتسليم أنفسهم في حيث الجنرال ديغول تجرأ و فعلها[1] .

و عليه فبعد مناقشة أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمشروع ديغول أصدرت بيانا من القاهرة أعلنت فيه رفضيا جملة و تفصيلا لهذا المشروع لأنه جاء بدون شروط للاستسلام و وضحوا سياستهم معلنين بأن المفاوضات ستكون حول الاستقلال الكامل للجزائر و في دولة محايدة، فالحكومة المؤقتة أعلنت و كررت أنها مستعدة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية متمسكة بشرط الاستقلال الكامل للجزائر[2].

ثالثا: حق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م.

1ـ مضمون المشروع :

أعلن فيه الجنرال ديغول في خطاب ألقاه يوم 16- سبتمبر-1959 حيث صرح بأن الجزائريين سيكون لهم الحق في تقرير مصيرهم، حيث تضمن خطاب هذا الأخير ثلاثة حلول للقضية الجزائرية و هي :

1ـالإدماج: أي المساواة في الحقوق و الواجبات بين الجزائريين و الأوروبيين، أي ممارسة الجزائري لكل وظائفه السياسية و الإدارية و القضائية[3] .

2ـالاتحاد الفيدرالي: أي تشكيل حكومة جزائرية و تتشكل من وزراء جزائريين أيأن يحكم الجزائريون من طرف جزائريين، بمساعدة فرنسا في إطار إتحاد وثيق معه افي المجال الاقتصادي، الدفاع، التعليم، العلاقات الخارجية" و هذا حسب قول الجنرال ديغول، حيث رفض ديغول الاستقلال و الفرنسة و اختار المشاركة، أي الحكم الذاتي ذو السيادة المحدودة، فهذه السيادة لا يكتفي بها ديغول حيث عمد لتجزئة الأمة لإضعافها[4] .

---

[1]لخضر شريط, **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية ,** منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954م , الجزائر , 2007م , ص 51.

[2]جريدة المجاهد , **حكومة الثورة لا تفاوض في الاستقلال** , العدد 32, 19/ 11/ 1958م.

[3]عمر بوضربة , المرجع السابق , 56 .

[4]يوسف بن خدة . المرحع , السابق , ص 17.

3-الانفصال عن فرنسا: و معناه الاستقلال حيث قال: "أني أعتقد بأن هذه الطريقة في التفكير غير معقولة، بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى، و بما أن الجزائر وصلت إلى هذه الحال من الرقي بفضل فرنسا، و العالم كله يشهد بذلك[1] .

واقلها بصراحة، فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى و يتيح الفرصة للتنكيل و التعذيب و الذبح و الشنق، و تكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تتغلغل الشيوعية بسيطرتها و نفوذها، و أنا أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية...،و على كل إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى هذه الفكرة الخاطئة فإن الجزائريين الآخرين الذين يريدون أن يظموا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا، و ستعمل ما في وسعها ان تجمعهم في مكان معين و تشرف على أموالهم و أرواحهم، و يجب أن أقول بأن استغلال البترول و شحنه باق من اختصاص فرنسا، و أن للغرب مصالح فيه، و سنحافظ عليه و لو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة"...[2] .

حيث أضاف أن المستقبل السياسي للجزائر عندما يحل السلم يختاره الجزائري وبأنفسهم، و أكد أن هناك ثلاثة حلول للمشكلة الجزائرية ففرنسا تقتضي معالجة المشكلة من دون أي غموض[3].

2- موقف الحكومة المؤقتة منه

أدت المبادرة الديغولية المعروفة بسياسة تقرير المصير 16سبتمبر 1959مإلى حدوث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي جمع تشتتها عقب الأزمة التي كانت تعصف بها منذ الفاتح جويلية 1959م[4].

[1]عمر بوضربة , المرجع السابق, ص 57.
[2]المرجع , نفسه , ص 106.
[3]عمر بوضربة , المرجع السابق, ص 152.
[4]لخضر شريط , المرجع السابق, ص 59.

و هذا ما أكده علي كافي في مذكراته بقوله : "منذ تشكيل الحكومة المؤقتة التي كان على رأسها فرحات عباس و يشعر بالتذمر و صابر نفسو طويلا حتى لا يحدث الشرخ لكن المناقشات تكرست و اللهجة تباينت و المواقف تنافرا و المبادئ تميعت، فانعدم الحوار بيه و بين القيادة "حيث جاء رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد اثنتي عشر يوما من إعلان ديغول مشروعه، و ذلك بعد عقد سبع اجتماعات، ثلاث منتها كانت مشتركة بين أعضاء الحكومة و العقداء العشرة المتواجدين في تونس آنذاك[1] .

رابعا: دعوة ديغول قادة الثورة 10/نوفمبر/1959.

1ـ مضمون مبادرة الدعوة الديغولية :

بعد الخطاب الشهير للجنرال ديغول بشأن تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959م، و تلقيه الرد من الحكومة المؤقتة في 28 سبتمبر 1959م[2] .

فقد راوغ مرة أخرى و صرح في ندوته الصحفية يوم 10 نوفمبر 1959م تذكيره باعتراف مبدئيا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، أما فيما يخص الجديد الذي تضمنه تصريحه و إعلانه و استعداده لاستقبال قادة الثورة بالعاصمة باريس من أجل الشروع في المفاوضات[3].

حيث وجه خطابه إلى كل الجزائريين مسلمين و فرنسيين بلغة صريحة و بناءة: "أقول لكل الجزائريين، بكل الجماعات بكل الميول، بكل الأفكار أنتم ملزمون و تستطيعون الإشراك في التغيير الذي سيجعل من الجزائر[4] بلد الإنسان الحر، المحترم، الأنوف و المزدهر...، على كل حال إنها فرصتكم المشتركة"و الدافع من وراء هذه الدعوة هو تصعيد الحرب النفسية ضد الجزائريين[5].

---

[1]لخضر شريط , المرجع نفسه, ص 60.
[2]لخضر شريط, نفسه . ص 71.
[3]عمر بوضربة ,' المرجع السابق, ص 218.
[4]عمر بوضربة ,' المرجع السابق, ص 218.
[5]عبد القادر بلجة, المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية , مجلة متون ' المجلد 10, العدد 02, 1ديسمبر 2018م, ص 218.

حيث صرح السيد عبد الحميد مهري حول الدوافع الحقيقية لهذه الدعوة قائلا"تصريح ديغول المتضمن دعوة قادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، إنما هو من أجل كسب الرأي العام العالمي، و كان لزاما علينا أن نسبقه " والرأي نفسو عند كريم بمقاسم حيث قال: "الهدف من تصريح ديغول هو إحراج الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على الصعيد الدولي، فالحكومة المؤقتة تركت المبادرة، و ديغول قال بأنه مستعد لاستقبالها في باريس و هذا سيؤثر على الأمم

المتحدة مثلما فعلنا نحن لما قمنا بأننا مستعدون للتفاوض، فالرأي العام سيقول بأننا لسنا مستعدين..."فالإجابة بلاهي مناقضة لتصريحنا في 21/ماي/1959م، و الإجابة بنعم للذهاب إلى باريس هو بمثابة تجريد ثورتنا من السلاح، و السكوت هو كذلك خطير"...[1].

إذا فإن الحكومة المؤقتة لو كان جوابها إيجابيا لحملت على بدأ المفاوضات في أرض الخصم نفسه، و هذا يضعف موقها، بالإضافة إلى المخاطر الأمنية التي قد يتعرض لها رجال جبهة التحرير الوطني، و الذين يعتبرون في نظر الحكومة الفرنسية متمردين و من جية أخرى لو كان الجواب سلبي سيسيئ سياسيا إلى الحكومة المؤقتة التي يمكن أن تعتبر المسؤول الأول من تطاول الأعمال العسكرية[2] .

2- رد الحكومة المؤقتة الجزائرية عليها:

بعد إعلان ديغول في ندوته الصحفية يوم 10 نوفمبر 1959م و دعوته لقادة الثورة للمجيء إلى باريس للتفاوض، عقدت الحكومة المؤقتة اجتماعا يومي 11 و 12 نوفمبر1959م، حيث تم فيه مناقشة ما جاء في الندوة الصحفية للجنرال ديغول[3]و قد تضاربت الآراء حول الرد و مضمونه و أو عدم الرد و انعكاساته السلبية على تدويل القضية الجزائرية، فتباينت الآراء في اتجاهين:

[1]لخضر شريط , المرجع السابق , ص 73.
[2]سليمان الشيخ , المرجع السابق, ص 114.
[3]عمر بوضربة ,' المرجع السابق, ص 219.

الاتجاه الأول: يرى ضرورة الرد على مبادرة ديغول لكسب الرأي العام العالمي ،خاصة في الأمم المتحدة أين تنعقد الدورة الرابعة عشر لجمعيتيها العامة.

الاتجاه الثاني: يتصدره السيد بن يوسف بن خدة، و الذي ضرورة انتظار انعقاد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية للفصل في مسألة المفاوضات، باعتباره الهيئة العليا للثورة و وقف إطلاق النار[1] .

فكل كان متخوف من الوقوع في فخ محتمل بالدخول في لعبة الجنرال ديغول و الالتزام بالمبادرة، و في نفس الوقت من إضاعة فرصة الانفراج و السلم و بالتالي إضعاف الموقف الديبلوماسي برفض تلك المبادرة[2] .

المبحث الثاني مواجهات التي خاضتها الحكومة المؤقتة في المؤسسات الدولية

خرج الجزائريون عن طواعية في مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي اتسع نطاقها في الجزائر وشملت مختلف المدن الجزائرية وبخاصة مدن الجزائر , من هنا يمكننا القول على أن التفاوض قد مرت بمسارات معقدة يمكن إيجازها في أربع مراحل كبرى هي الاتصالات السرية وجس النبض , المفاوضات الرسمية , ومفاوضات مولان , وأخيرا مفاوضات أيفيان[3] .

1- الاتصالات السرية :

بدأت الحكومات الفرنسية المتعاقبة بعد مرور قرابة السنة والنصف على اندلاع الثورة المسلحة تسعى خفية لأجل الاتصال بجبهة التحرير الوطني قبل تأسيس الحكومة المؤقتة وقد تم لها ذلك فعلا حيث جرى أو اتصال في القاهرة 12افريل .1957م جمع بين رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير السيد محمد خيضر مع مبعوث الحكومة الفرنسية " جوزيف HOZEVE PIPGAREمثلا هذا اللقاء جس النبض بين الطرفين[4].

---

[1]لخضر شريط , المرجع السابق , ص 75.
[2]صاالح بلحاج , المرجع السابق, ص 337.
[3]فوزية بوسباك," الثورة الجزائرية في المحافل الدولية", **مقال الذاكرة** , **مجلة تاريخية** يصدرها المتحف الوطني للمجاهد ,الجزائر . العدد الثالث , ص 166.
[4]فوزية بوسباك, , المرجع نفسه, ص167.

في حين جاء الاتصال الثاني جويلية 1956 م ببلغراد بين محمد يزيد والدكتور أحمد فرانسيس , عن جبهة التحرير الوطني وبير هيريوت PIR HIROUTE عن الجانب الفرنسي تم حدث اتصال جديد في روما 2 سبتمبر 1956 م تبعه لقاء بين خيضر وكومين بالقاهرة وأخر في بيوغسلافيا فيما بعد تباعا وهذا إضافة إلى مؤتمر بلدان المغرب العربي الذي انعقد بتونس وألغى بسبب اختطاف طائرة الزعماء الخمسة يوم 22 اكتوبر 1956 م من قبل الطيران الحربي الفرنسي , غير أن المفاوضات لم تتقدم لتصبح حقيقية إلا بعد خطاب الجنرال ديغول في 14 جوان 1960م حول تقرير المصير حيث عرفت المفاوضات من تلك الفترة منعطفات والتواءات عديدة [1].

2ـ مفاوضات مولان :

القى الجنرال ديغول خطابا يوم 14 جوان 1960 م دعاء فيه قادة الثورة للقدوم الى باريس للتفاوض جاء فيه " أنني أتوجه باسم فرنسا الى قادة الانتفاضة أعلن لهم أننا نتنظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرفا للمعارك التي لاتزال جارية ونفصل في مصير الأسلحة ونضمن أمال المحاربين , ثم بعد ذلك يسهل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته وفي هدوء ولن يكون هناك قرار الا قراره" [2] .

تلاه رد واجابة الحكومة المؤقتة في العشرين من نفس الشهر بقبولها العرض وارسال مبعوثين لذات المهمة وقد حددت مدينة " مولان" الفرنسية مكان للقاء مثل الحكومة المؤقتة في هذه المفاوضات السيد " أحمد بومنجل" و " محمد الصديق بن يحي" في حين مثل الحكومة الفرنسية " روجي موريس" , وقد اكتشف المتفاوض أنهم أمام شروط وقيود حددها سلفا الجانب الفرنسي بمفرده , حيث اضطر المفاوض الفرنسي الى ايقاف هذه المفاوضات والعودة الى تونس , ليتم بعده لقاء أخر بمدينة لوسران" LOUSERENEالسويسرية كلف الرئيس الفرنسي أحد أصدقائه الذي يتمتع بذكاء هو " جورج بوميدو HORECHE PIMIDOU فيما كان كل

[1] محمد لحسن الزغيدي, **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية ,** ص 1, المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر 1988م ص 261.

[2] عثمان الطاهر علية , المرجع السابق, ص 189.

من[1] أحمد بومنجل والطيب بولخروف" ممتل الحكومة الجزائرية المؤقتة ' حيث ظهرت اختلافات صريحة بين الطرفين متمثلة في الخصوص مايلي:

- سعي الوفد الفرنسي لإعطاء الجزائر حكما ذاتيا وتمسكه بذلك
- مطالبة الوفد الجزائري بالسيادة الكاملة
- رغبة فرنسا بعزل الصحراء وفصلها عن الشمال
- رفض الوفد الجزائري كل تخل أو جزء من الأرض الجزائرية
- مطالبة الوفد الفرنسي بهدنة
- اصدار المفاوض الجزائري على وقف القتال وتقرير المصير[2].

وفي 27 ماي 1961 دار النقاش حول نقاط كانت تدل على جدية كبيرة في التفاوض وأصبح المطلب الاستقلالي يفرض نفسه بقوة واذا كان الوفد الجزائري قد تمسك بوحدة التراب الجزائري وفي ظل السيادة الثامنة فقد كان الجانب الفرنسي يضرب بقوة بورقة الصحراء على طاولة المفاوضات بعد محاولة الطرف الفرنسي فستكون لها جلسات تفاوضية أخرى بعد الاستقلال وبقيت قضية الصحراء محل نقاش واختلاف في الاجتماعات المولية اضافة الى مشكلة الأقليات الأوروبية وكيفية اجراء تنفيذ الهدنة هذه النقاط الثلاث كانت دافعا أساسيا لتعليق المفاوضات الى اشعار أخر مثلما بقيت أزمة الصحراء حجر عثرة أمام التوصل الى اتفاق بين الطرفين[3] .

3ـ لقاء لوفران

اعتبرت فرنسا الصحراء الجزائرية بحرا داخليا لكل الدول المجاورة فيه الأمر الذي فجر أزمة بين حكومة الجمهورية المؤقتة والحكومة الفرنسية فيما كان من الحكومة المؤقتة إلا

[1] بن يوسف بن خدة ' المرجع السابق , ص 15.
[2] بن يوسف بن خدة , المرجع السابق , ص 16
[3] يحي بوعزيز , المرجع السابق , ص 227

التحرك دبلوماسيا لأقناع الدول الافريقية بحجم المؤامرة الفرنسية المدبرة وخطورتها وبأن فرنسا تسعى لتحقيق نفوذها في الصحراء بعد الفشل في تجرأتها عن القسم الشمالي من الجزائر[1].

أمما تشدد مواقف الحكومة المؤقتة بخصوص التنازلات التي طالبت بها فرنسا سعت هذه الأخيرة الى اعتماد أسلوب المناورة من جديد والبحث عن طرف اخر ليقدم لها التنازلات التي تطمح اليها فرنسا , في هذا الاطار عقد المندوب الفرنسي العام بالجزائر ندوة صحفية يوم 17 جوان 1961م أشار فيها إلى امكانية اقامة مجلس تنفيذي في محاولة بائسة من فرنسا لاستخدام سخصيات جزائرية أمثال حمزة بوبكر في خطة مكشوفة لا شعار الرأي العام العالمي بأن هناك قوة ثالثة يمكن بل يجب التفاوض معها كممثل للشعب الجزائري , لكن المثير للانتباه أن برلمانيين فرنسسين عبروا عن ضرورة التفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة باعتبارها الوحيدة القادرة على وضع حد للمأساة الدائرة في الجزائر بذلك أحبطت وأفشلت الثورة الفرنسية مرة أخرى لتجبر مرة أخرى على العودة الى طاولة المفاوضات مع ممثلي الجبهة ووفد الحكومة المؤقتة دون سواهم ,كما استأنفت المفوضات مرة أخرى في لوفران للمرة الثانية في 17 جويلية 1961م لكن نشب الوفد الفرنسي بفضل الصحراء عاد ليخيم على أجواء المفاوضات بالفشل من جديد خاصة بعد أن هددت فرنسا بتقسيم الجزائر , وفي اكتوبر 1961 التقي الطرفان سريا في مدينة بال السويسرية حيث ركز الوفد الجزائري في نقاشه في قضية الجزائر والتمسك بالوحدة الجزائرية هذا ما الزم فرنسا في التراجع على مطالبها[2] .

المبحث الثالث : حصول الحكومة المؤقتة على التمويل والمساعدات .

لقد شكلت بعض دول العالم أهم مصدر لدعم القضية الجزائرية برغم من الصعوبات التي تعرضت لها الجزائر في فترة الحكومة المؤقتة الجزائرية فالبداية كانت البلدان الاشتراكية .

[1] يحي بوعزيز , المرجع نفسه, ص 373.
[2] بن يوسف بن خدة , المرجع السابق , ص 23.

أولا : البلدان الاشتراكية : بعد انشاء الحكومة المؤقتة بدأ اهتمام ج . ت بالمعسكر الاشتراكي لاسيما أن ج. ت في ذلك الوقت لم تكن قد تمكنت من إحداث الصدوع التي أرادتها في جدار التحالف الأطلنطي المتماسك من حول فرنسا في حربها ضد الجزائر , قررت ج. ت. أن تتوجه نحو البلدان الاشتراكية ولكن من دون أن تتخذ موقفا من الصراع الايديولوجي الذي قسم العالم في اطار الحرب الباردة حيث حاولت جبهة التحرير أن تحصل على دعم من الاتحاد السوفياتي ودعم البلدان الاشتراكية انطلاقا من مبدأ معاداة الاستعمار الذي كانت تلك البلدان تنادي به دون الاعلان عن اعتناق الايديولوجيا الماركسية ,وفي الحقيقة أرادات ج . ت أن تحصل على دعم العالمين وفي مقدمتها الدولتان أمريكا والاتحاد السوفياتي كانت النتائج المحققة في هذا المعسكر جيدة لكنها لم ترق الى مستوى الذي تمنته ج .ت , وخاصة الاتحاد السوفياتي

أـ الاتحاد السوفياتي : اتخذ الاتحاد السوفياتي من موقف التحرير أتناء فترة الحكومة المؤقتة موقفا اتسم بالحذر الشديد خلافا لما كان متوقع[1] .

ولم يخف الرئيس خروتشوف النظرة السوفياتية لحرب التحرير الجزائرية من خلال المنظور الفرنسي معتبرا القضية الجزائرية مشكلا فرنسيا ويجب أن تحل داخليا ولهذا لا يمكن للاتحاد التداخل في الشؤون الداخلية للبلاد[2] .ولكن سرعن ما تغير هذا الموقف من خلال البعثات التي قامت به جبهة التحرير مع السفارات السوفياتية في الدول الغربية توجت بداية من سنة 1958م باهتمام الاتحاد السوفياتي بالقضية الجزائرية تم تقديم الدعم المادي للثورة التحريرية اثر زيارة السيد بن يوسف بن خدة الى موسكو في 13 اكتوبر 1959م ولقائه بالسيد سوسلوف SOSOLOVE الأمين العام بالنيابة للحزب الشيوعي السوفياتي حيت تم الاتفاق على مضاعفات الدعم المادي لوحدات الجيش[3] .

---

[1]صالح بلحاج , المرجع السابق , ص 322.

[2]مولود قاسم, نايت بلقاسم, ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر' أو بعض مأثر تاريخ نوفمبر" دار الامة , الجزائلر, 2007, ص 178.

[3]سيد علي أحمد مسعود , المرجع السابق , ص 181.

التي تم من خلالها الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية بعد زيارة السيد فرحات عباس على رأس وفد حكومي الى الاتحاد السوفياتي . من هنا يمكننا القول على أن دول المعسكر الاشتراكي كانت لها مواقف ايجابية بداية من دولة تشيكوسلوفاكيا التي قدمت مساعدات معنوية ومادية كانت تتم هذه المساعدات باستشارة الاتحاد السوفياتي وقائد المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو وهو نفس الدعم الذي قدمته المانيا الشرقية [1] .

ب ـ جمهورية الصين :

كانت بكين سباقة بالاعتراف بالحكومة الجزائرية كما سبقت الاشارة لذلك وتبعتها في ذلك كل من جمهورية كوريا الديمقراطية في 25 سبتمبر 1959تم جمهورية فيتنام الاشتراكية في 26 سبتمبر 1959م من نفس الشهر وقد استبشر رئيس الحكومة فرحات عباس بهذا الاعتراف لما يكتسي من مغزى كبير كوقوف أهم الشعوب الاسيوية مع الشعب الجزائري في قضية العادلة بدا بالشعب الصيني الذي كان تعدده ستون مليون نسمة[2] .

أيدت الصين الجزائر والقضايا العربية ضد الاستعمار تأييد ووقفت الى جانب العرب عند العدوان على بورسعيد وعند الاحتلال الأمريكي الانجليزي للبنان والأردن على اثر قيام ثورة العراق كما أيدت الجزائر في جميع المناسبات فأعلن شوان لأي رئيس حكومة الصين الشعبية تأييده للقضية الجزائرية أثناء انعقاد مؤتمر باندونج في سنة 1955م وما لبثت أن وجهت دعوة رسمية الى الحكومة المؤقتة لزيارة الصين [3] .

لقد تضمن الدعم الصيني للجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية منذ بداية الحرب التحريرية الجزائرية بما فيها 12 مليون دولار سنة 1959م كما سلمت الصين وحدها للجزائر

---

[1] سيد علي أحمد مسعود , نفسه , ص 182.
[2] محمد عباس , المرجع السابق , ص 594.
[3] محمد عباس , نفسه, ص 595.

2مليون فرنك فرنسي، اضافة الى الدعم العسكري والدي تجسيدا لتعهد قادتها للوفود الجزائرية أثناء زيارتهم الى الصين [1] .

ج - يوغسلافيا :

لم يدخر هذا البلد جهدا في مساعدة الشعب الجزائري بالمواد الغذائية والطبية حيث قام الهلال الاحمر اليوغسلافي في مناسبات عديدة بتقديم المواد الغذائية لفائدة اللاجئين الجزائريين و أدوية وعلاج لجرحى جيش التحرير ومستشفيات ومراكز للتمريض وفي مجال العلام قدمت ببلغراد خدمات ممتازة بنشر أعداد المجاهد في ثلاث مجلدات وأخرجت مصالحها السينمائية أفلام وثائقية عن حرب التحرير وقامت بتكوين مصورين للحرب الجزائرية كما دفعت يوغسلافيا ضريبو من أجل حرب الجزائر حيث تمكنت فرنسا من حجز أربعة بواخر أسلحة كانت منتهجة نحو الجزائر [2] .

ثانيا : الدول العربية

لقد تضامنت الدول العربية مع الشعب الجزائري منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954م , وقد تطورت أشكال هذا التضامن تمثل هذا التضامن في المساعدات المادية والمعنوية , فلما أعلن عن ميلاد الحكومة الجزائرية اعترفت بعض دول العربية بها وساندة الجزائر من أجل الاستقلال [3].

حيث اعترفت خمسة دول عربية بميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية , وهذه الدول هي الجمهورية العربية المتحدة (مصر و سوريا) والجمهورية العراقية , والمملكة الليبية, والجمهورية التونسية و المملكة المغربية , وهو ما أشار إليه أحمد توفيق المدني في قوله " ... تولى الرئيس فرحات عباس تلاوة قرار التأليف , واخذت الكلمة بعده فعربت للحاضرين ذلك القرار وأعلنت

1محمد عباس , نفسه, ص 598.
2صالح بلحاج , المرجع السابق, ص 324.
3أحمد توفيق المدني , المرجع السابق , ص 581.

أن الجمهورية العربية المتحدة قد أعلنت اعترافها بهذه الحكومة , وقدم لي حالا الأخ السامرائي بيانا تلوته على الحاضرين وفيه اعتراف العراق بالحكومة, وتلى ذلك سفير ليبيا معترفا رسميا بالحكومة "[1] ,تم تلاه اعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين يوم 20 سبتمبر 1958م والسودان يوم 27 سبتمبر , ثم لبنان يوم 15 جانفي 1959م [2].

حيث تلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الإشعار التالي من وزير الشؤون الخارجية حيث تلقى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لإشعار التالي من وزير الخارجية اللبنانية , وهكذا تولت الاعترافات لتدعيم شرعية هذه الحكومة , وتؤكد شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري لاسترداد كرامته المسلوبة ووطنه المغتصب , وهذا السيل من الاعترافات أذهل السلطات الاستعمارية وعلى رأسها الجنرال ديغول الذي أدلى بتصريح لجريدة (صدى وهران) يؤكد فيه أن فرنسا سوف تقطع علاقاتها مع أي حكومة رسمية تعترف وتدعم الحكومة المؤقتة الجزائرية [3].

ثالثا : دول العالم الثالث

تلقت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة من العديد من الدول الأسيوية فبالإضافة الى الدول الشيوعية السابقة الذكر , كما تلقت أيضا تهاني اندونيسيا ثم اعترافها الرسمي يوم 27 سبتمبر 1958م , تم تلتها اعترافات من بعض الدول الإفريقية وهي أنغولا كان ذلك في 28 سبتمبر 1958م , ثم غانا فغينيا يوم 10 جويلية 1959م , في حين التزمت بقية الدول الحذر والترقب[4] .

[1] أحمد توفيق المدني , المرجع نفسه , ص 553.
[2] أحمد توفيق المدني , المرجع نفسه , ص 580.
[3] عمر بوضربة , المرجع السابق , ص 156.
[4] محمد العربي الزبيري , المرجع السابق , ص 120.

ومن هنا يمكننا القول على أن موقف الدول العربية كانت مؤيدة وتدعم الحكومة المؤقتة وقد صاحبة هذه الاعترافات بعض دول الكتلة الشيوعية , وكذا دول العالم الثالث مما أكسب القضية الجزائرية ممثلة في حكومتها المؤقتة, دعم وتأييد دوليين لها[1] .

لقد تلقت الحكومة المؤقتة الجزائرية دعما ماليا من طرق العديد من المنظمات والهينات الخارجية التي كانت بمثابة مخزنها وتمثلت هذه الدعامات في كل من الأموال والأسلحة ..الخ وهو ما سنتناوله في هذا المبحث .

المبحث الرابع : الدعم المالي للحكومة المؤقتة الجزائرية .

كان الدعم المالي الذي تتحصل عليه الحكومة المؤقتة الجزائرية يأتي من طرف المهاجرين الجزائريين المقيمين في الخارج و في هذا الصدد يقول سعدي بزيان " أن العمال الجزائريين في المهجر وفرنسا بالخصوص كانوا يساهمون شهريا بنصف مليون فرنك قديم وهي قيمة اشتراكاتهم الشهرية التي كانوا يدفعونها بانتظام لاتحادية جبهة التحرير بفرنسا "[2]

ويذكر لنا أيضا عمار قليل أن هناك صعوبة في نقل هذه الأموال أي أموال المهاجرين لصالح الثورة , ولكن إرادة وعزيمة المخلصين الوطنيين والمتعاطفين والمناصرين للثورة مثل " هنري كونيا" الذي يكاد أن يدفع حياته ثمنا لهذه المهمة لكن بفضل عزيمته تمكن من ذلك [3] .

وحول المخاطر التي كانت تواجه المناضلين عند جمع الأموال تذكر المجاهدة عقيلة وارد وهي إحدى العضوات النشيطات في الوادية بباريس تقول " كنا نقوم بجمع التبرعات والاشتراكات من العمال الجزائريين وكانت السلطات الفرنسية على علم بهذا, لكنها لم تجد الدليل الذي يدينا , لذلك كنا تحت المراقبة على مدار الأربعة والعشرون ساعة , لكن ايماننا بالقضية والنصر جعل كل هذه المخاطر تزول , خاصة عندما كان يبلغنا أخبار انتصارات جيس

[1] محمد العربي الزبيري , المرجع نفسه, ص 121.
[2] سعدي بزيان , المرجع السابق , ص 352.
[3] عمار قليل , المرجع السابق , ص 352.

التحرير الوطني في الجبال " كما ذكر أحمد فرنسيس أن نسبة 80% من المصادر المالية للحكومة المؤقتة من مساهمة العمال الجزائريين في المهجر وقد كانت اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تصرف 10 % من اشتراكات العمال في مصاريف نقل هذه الأموال إلى خارج فرنسا بالإضافة إلى مساعدة السجناء وعائلاتهم [1].

من خلال هذا يتضح لنا أن القيمة المالية التي كان يساهم بها العمال الجزائريين بالمهجر قد عرفت ارتفاعا كبيرا نتيجة التأطير الكلي والتعبئة الشاملة للطبقة الشغيلة المغتربة من طرف فدرالية جبهة التحرير الوطني, ووعي الطبقة العاملة بمرور الوقت بدورها في دعم الثورة التحريرية . حيث تجاوزت مساهمة العمال بالمهجر بصفة خاصة والجالية بصفة عامة مبلغ 25 مليون فرنك فرنسي قديم خلال الفترة الممتدة من سنة 1957م إلى غاية السداسي الأول من سنة 1962م , كما توجد مساهمة أخرى للعمال الجزائريين المنصوبين تحت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لأنصار الحركة الوطنية الجزائرية الذين رفضوا العمل تحت لواء جبهة التحرير الوطني , لقد مكن قوة النظام المالي لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا والتي أصبحت في الحقيقة أكثر تنظيما وشمولية , جبهة التحرير الوطني من الوصول للأهداف والغايات التي اندلعت من أجلها الثورة , فبقوة هذا النظام المالي لفدرالية جبهة التحرير وبفعل نشاطها ونضالها المتواصل في جمع وإخفاء ونقل الأموال حتر تصل لقيادة الثورة برغم من الصعوبات التي شابته [2].

فمن خلال ما جاء به الأرشيف السويسري أن هناك شبكة من السويسريين كانت بمثابة الدعم والاسناد للحكومة المؤقتة الجزائرية , حيث أنه كان هناك تخطيط من مناضلي جبهة التحرير في أوروبا عموما وفي فرنسا على الخصوص فتحصلت الجزائر على العديد من الأموال السويسرية من بنوكها لأن قانونها سهل طريقة المعاملة من الجزائريين فقذ كانت كمية الأموال التي تحصلت عليها جبهة التحرير في أوروبا يتوجب إيجاد قنوات رسمية لتحويلها حتى

[1] سعدي بزيان , المرجع السابق , ص 352.
[2] عمار قليل , المرجع السابق , ص 352.

تفادي الحجز , فكان العمل في أول الأمر اختيار البنوك التي تسمح دون شروط وفي سرية تامة بوضع هذه الأموال في حسابات بأسماء مستعارة ثم بعد ذلك قاموا باختيار وتجار وسياسيين الذين كانوا من مؤيدي الثورة كما حدث مع وزير الاقتصاد المغربي 1985م لتحويل هذا المبلغ بأسمائهم , وفي الأخير تم إشراك بعض الشخصيات السويسرية من عمال البنوك في هذه العملية , من بينهم " جاك فأرجاس"[1] .

الذي كان محامي جبهة التحرير الوطني حيث أن هذا الأخير كانت له علاقات قوية مع كل من بن بلة وبوضياف وخيضر الذين استطاعوا إقناعه بهدالة القضية الجزائرية وتجنيده للعمل لصالح جبهة التحرير الوطني خاصة وأنها كان يشغل منصب مهم في البنك العري في جنيف حيث قام هذا الأخير بتحويل 400 مئة الف فرنك فرنسي للجزائر موجهة هذه القيمة لاقتناء عتاد حربي لصالح جبهة التحرير الوطني وفي تقرير قامت به الشرطة الفرنسية سنة 1956م 1958م أن هناك مجموعة من البنوك حيث تختبئ هذه البنوك خلف القانون السويسري الذي يضمن سرية التعاملات في مثل هذه الحالات, وفي هذا الصدد بذات يقول السيد شارل هنري فافرو HENRI VAVROUA" إن الكثير لا يعرفون أن هناك عددا من السويسريين قدموا دعما لصالح الثورة الجزائرية لقد كانت دوافع هؤلاء السويسريين كانت متباينة وقد تختلف من شخص لأخر كانت جميعها تلتقي في اقتناعهم جميعا بواجب نصرة ودعم الشعب الجزائري الذي يناضل ضد قوة استعمارية وهذا دمج الشعب الجزائري بالشعب السويسري وهذا ما جاء على لسان السيد " فافرو " الصحفي والكاتب القدير لسويسرا [2] .

[1] من مواليد 26 اكتوبر 1915م بلوزان السويسرية انظم الى الحزب النازي عرف بدعمه للحركات التحريرية ومنها جبهة التحرير الوطني , ومنظمة التحرير الفلسطيني , توفى بتاريخ 30ماي 1996م , للمزيد من المعلومات انظر , محمد قدور ,نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954– 1960, **دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري** , مجلة أفكار وأفاق , المجلد 7,العدد 2, الجزائر , 2019, ص 3.

[2] محمد قدور المرجع السابق, ص ص , 3 – 5.

خـــاتـــمـــة

من خلال دراسة هذا الموضوع يتضح لنا أن التطورات التي شهدتها ثورة الفاتح نوفمبر 1954م قد ساهمت إلى جانب تأسيس الحكومة المؤقتة في تفعيل الساحة العالمية لصالح قضيتها العادلة، عاملة على استكمال ما كانت قد بدأته جبهة التحرير الوطني في الاطار الديبلوماسي, وبعد ختامنا لهذا فقد توصلنا الى جملة من النتائج أهمها :

- كان الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في 19/ سبتمبر/ 1958م, بمثابة نقلة نوعية لكفاح الشعب الجزائري على مختلف الاصعدة كما ساهم في رفع معنويات المناضلين وعزز ايمان الشعب في قيادته للعمل من أجل تحقيق الاستقلال. .

- ان الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وجد صداه الكبير والواسع داخل الشارع الجزائري حيث استقبل الشعب الجزائري الخبر بفرح كبير.

- شكلت الحكومة المؤقتة في سبيل ايصال صوتها الى العالم الخارجي مختلف السبل والوسائل فعمدت الى كسب الدعم العربي لها والمساندة القوية من طرف حكومات البلدان العربية , حيث

ساهم حضورها في اللقاءات العربية في اعطاء نفس للقضية الجزائرية, ولتعزيز تواجدها في الساحـة الدولية عمـلت الحـكومة المـؤقتة على تكثيف حضورها فــي المؤتمرات الإفريقية والافرو اسيوية وكذا المؤتمرات العالمية، بل ولكسب تأييد دولي كبير للقضية فان ممثلوها في المكاتب الخارجية في الدول سواء الاشتراكية والأوروبية بل وحتى دول امريكا قد عملوا وبجهود متواصلة لاطلاع هاته الدول على حقيقة ما يحدث في الجزائر والحصول على تأييد منها لصالح قضية الشعب .

-انتهجت الحكومة الفرنسية الخامسة استراتيجية لعزل الثورة عن المحيط الدولي، واتخذت لذلك أساليب عديدة في محاولة منها للوقوف كحاجز في طريق تحقيق الحكومة المؤقتة لتدويل قضيتها لاسيما مع مجيئ الجنرال ديغول على رأس الحكومة الفرنسية الخامسة بعد تمرد 13 ماي 1958م اذ أن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية للشعب الجزائري كانت وراء اعلان الحكومة الفرنسية لاحد اهم المشاريع الاقتصادية ,

-ظهرت العديد من الخلافات الداخلية بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان مما جعل اللجنة تشعر بأن السلطة بدأت تأخذ منها , فأخذت تضغط على رئيس الحكومة لإعطاء أوامره لهيئة الأركان بالدخول إلى الجزائر وتصرفات اللجنة لم تكن إلا لتدقيق رغبة أعضاؤها في الاحتفاظ بالسلطة مهما كان الثمن , حيث كان هؤلاء يعتقدون أن دخول هيئة الأركان إلى الجزائر سيؤدي إلى الغائها لكن هذه الأخيرة لم تطبق هذه الأوامر لأنها كانت تدرك خطورتها.

- قد وفقت الحكومة المؤقتة إلى حد كبير في تحقيق الأهداف التي إنشاءات من أجلها وذلك بالرغم من المشاكل والعراقيل التي اعترضت سبيلها أثناء أدائها لمهامها.

-

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1ـ الكتب العربية والمعربة :

ـ أحسن بومالي , أول نوفمبر 1954 **بداية النهاية لخرافة الجزائر الفرنسية** , دار المعرفة ,الجزائر 2010 .

ـ أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح**، جزء 3, دار البصائر للطباعة والنشر، الجزائر 1982,

ـ بجاوي محمد، **الثورة الجزائرية والقانون**، دار اليقظة العربية، دمشق , 1956 .

ـ دحلب سعد، **المهمة منجزة من أجل الاستقلال** , منشورات دحلب , الجزائر , 2007 .

ـزهير إحدادان , **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 154ـ 1962**, ط 1, مؤسسة إحدان للنشر والتوزيع ,الجزائر ,2003. .

ـ طاهر جبلي ، **القاعدة الشرقية (1962/1954)** ، رسالة ماجيستير في تاريخ الثورة ، اشراف جمال فنان ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2001/2000 .

ـ علال الفاسي , **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** , د. ج, ط 6, مؤسسة علال الفاسي , الدار البيضاء , 2003

ـ علي كافي ، **العقيد عميروش** ، ط3 ، شركة دار الامة لطابعة ونشر والتوزيع ، 1999 الجزائر.

ـ عبد الحميد زوزو , **المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة** , دار هومة , الجزائر , 2009 .

ـ فتحي الديب , **عبد الناصر والثورة الجزائرية** , الطبعة الأولى , د .ج , دار المستقبل العربي لطباعة والنشر , القاهرة , 1984.

ـ قليل عمار , **ملحمة الجزائر الجديدة** ,ج 2 , دار العثمانية , الجزائر , 2013.

ـ لخضر بورقعة ، مذكرات :**شاهد على اغتيال الثورة** ، ط2 ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2000.

ـلخضر شريط, **استراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة الجزائرية** , منشورات المركز

ـ محمد البشير الإبراهيمي : **أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929ـ 1940)** تق : أحمد طالب الإبراهيمي , ج 1, ط 1, دا الغرب الإسلامية, بيروت , 1997.

ـ محمد عباس , **ثوار و عظماء** , دار هومة , الجزائر 2005.

ـ محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع** ، ترجمة كميل قيصر داغر ، ط1 ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، 1983.

ـ محمد عبود, **مكتب المغرب العربي في القاهرة دراسات ووثائق**, منشورات عكاظ , الرباط.1992 .

ـ محمد الصالح الصديق ، **العقيد عميروش** ،ط3 ، شركة دار الامة لطابعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1999 .

ـ محمد العربي الزبيري , **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954 ـ 1962)**,منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الوطنية أول نوفمبر 1954.

ـنصر الدين سعيدوني , **الجزائر منطلقات وأفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية** ,ط 2, عالم المعرفة ,الجزائر, 2009م.

ـ يحي بوعزيز , **سياسة النشاط الاستعماري والحركة الوطنية** 1830ـ 1954, ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر . 2007.

ـ الكتب الاجنبية:

ـ بن يوسف بن خدة , **نهاية حرب التحرير في الجزائر** , اتفاقيات إيفيان , تر, لحسن زعدار محل العين جبايلي , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , د. س. ن, 2005.

ـ بنيامن سطورا, **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1898ـ 1947**,تر : صادق عماري , مصطفى ماضي , دار القصبة , الجزائر ,2002

ـ حربي محمد , **الثورة الجزائرية " سنوات المخاض"** , موفم للنشر , تر , نجيب عياد , صالح المثلوي , الجزائر , 1994.

ـشارل ديغول, **مذكرات الأمل والتجديد**, تر: سموحي فوق العادة ,منشورات عويدات , بيروت , 1971.

ـ عباس فرحات **, ليل الاستعمار** , تر, أبوبكر رحال , دار القصبة للنشر , الجزائر , 2005.

ـ عمار ملاح , **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1945م** , دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع , الجزائر , 2012.

ـ عيناد رضوان ثابت . **8أيار / ماي 4 والابادة الجماعية في الجزائر** , ترجمة : سعيد اللحام , ط 1, منشورات ANER, الجزائر , 2005.

ـ محمد عباس ,**نداء الحق شهادات تاريخية** , دار هومة , الجزائر, 2009.

ـ المذكرات الشخصية :

ـ مذكرات الرئيس علي كافي , **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946م ــ 1962م** , دار القصبة للنشر , الجزائر , 1999.

ــ الجرائد :

ـ المجاهد **مؤتمر أكرا الإفريقي** , العدد 22, ج1. 15/4/ 1958م .1ـ العدد 32, 19 نوفمبر 1958م

ـ المجاهد , **قوة جديدة تكتسبها الجزائر** , العدد 22 , ج 1, 15/ 04/ 1958م .

ـ المجاهد , **الاتحاد العالمي للطلبة وقضية الجزائر** , العدد 37, 25/ 02/ 1959م .

2 . المراجع :

ـ أزغيدي محمد لحسن , **مؤتمر الصومام وتطور ثورة الوطني الجزائرية 1956ـ 1962**, المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر, 1989.

ـ بن داهة عدة , **الاستيطان والصراع حول ملكية الارض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830ـ 1962**, الجزء الثاني , الجزائر , 2008.

ـ براهيمي عبد الحميد , **في أصل الأزمة الجزائرية 1958ـ 1998**, الطبعة الأولى , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 2001.

ـ برحايل بن محمد بلقاسم ,**الشهيد حسبين برحايل , نور الجزائر الاسلام والاستقلال** , دار الهدى للطباعة والنشر , الجزائر , 2003.

ـ عامر رخيلة , **8ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية** , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر , د.س . ن .

ـ عبد الوهاب الكيالي , **موسوعة السياسية** , ج 2, المؤسسة العربية للدراسات والنشر , بيروت , د . س . ن .

ـ عامر رخيلة , **الحركة الوطنية والتأسيس للدبلوماسية الجزائرية , الدبلوماسية الجزائرية من 1830ـ 1962**, دراسات وبحوث حول تطور الدبلوماسية الجزائرية , ط 2' منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954, الجزائر ,2007

ـ مجموعة من المؤلفين . **موسوعة مشاهير العالم مشاهير القادة العسكريين والسياسين** ج 3, ط 1, دار الصداقة العربية , بيروت , 2002 .

ـ الغالي غربي , **فرنسا والثورة الجزائرية 1945ـ 1958**, دراسة في السياسة والممارسات , غرناطة للنشر والتوزيع , الجزائر , 2009.

ـ عمر بوضربة, **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة الجهمورية الجزائرية (سبتمبر 1985ـ جانفي 1960)** . دار الحكمة , الجزائر , 2010 .

ـمبروك بلحسين **, المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ـ القاهرة) 1954ـ 1956**, مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية , تر : الصادق عماري , دار القصبة للنشر , الجزائر . 2004.

ـ بومهلة تواتي , الجزائر " **الثغر الابيض**" , مراجعة تاريخية , أحسن بومالي , دار المعرفة , الجزائر , 2014.

ـ عمار جرمان ,**الحقيقة مذكرات عن ثورة التحرير الوطني ومابعد الاستقلال** . دار الهدى , الجزائر , 2007

. صالح بلحاج ، **ازمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة (1956-1965)** ، ط1 ،دار قرطبة ، الجزائر -2006

ـ رابح لونيسي –**الجزائر في دوامة الصراع بين المعسكرين والسياسيين**– دار المعرفة الجزائر 2000،

ـ رابح لونيسي ، **الصراعات الداخلية لثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري** ، " انسانيات " ، عدد مزدوج (25/26)، جويلية–ديسمبر ، 2004

ـ محمد عباس ، **ذكرى مؤامرة لعموري** ، جريدة الخبر – ع 5262 ، 2008/03/06.

ـ عبد الحميد عواد ، **القاعدة الشرقية** ، دار الهدى ، الجزائر ، 1963 .

ـ حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2001 .

ـ طاهر سعيداني ، مذكرات : **القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض** ، ط1 ، دار هومة ، الجزائر ، 2001 .

ـ مسعود الجزائري , **مشاريع ديغول في الجزائر** , الدار القومية للطباعة والنشر , القاهرة , د. س . ن, .

ـ عبد القادر بلجة, **المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية** , مجلة متون ' المجلد 10, العدد 02, 1ديسمبر 2018م .

ـ محمد لحسن الزغيدي, **مؤتمر الصومام وتطور الثورة التحريرية** , ص 1, المؤسسة الوطنية للكتاب , الجزائر 1988م .

المقالات :

ـ محمد قدور , **نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954ـ 1960,** دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري , مجلة أفكار وأفاق , المجلد 7,العدد 2, الجزائر , 2019.

الرسائل الجامعية :

ـ رياض بودلاعة , **القيم الديمقراطية التحريرية في الثورة الجزائرية** , 1954ـ 1962, مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث والمعاصر , جامعة منتوري قسنطينة , 2006.

ـ المراجع بالاجنبية :

−Jean louisgerard**: DictionnaireHistorique et Biographique** de la Guerre D algerie , Ed jean curutchet ,200

− Benjamin Stora**; DictionnaireBiographique de MilitanstNationalistes**ALgeriens ; E N A P P A M T L D 1926 1954 Ed L

−Amar , **le lion de Djbels Ed Balland Paris** 1973.1

HamdaniKarimBelkacem

ملاحق

ملحق رقم 01

الملحق رقم 08:أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة.[1]

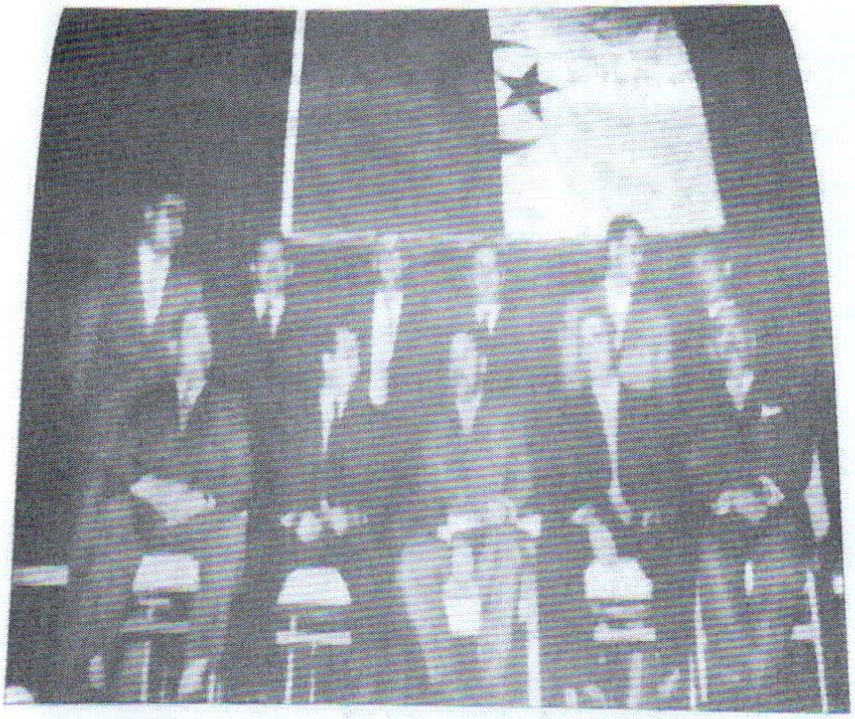

[1] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 400.

الملحق رقم 02

المحلق رقم04: الإعلان عن أول حكومة جزائرية مؤقتة.[1]

المجاهد

ميلاد أول حكومة حرة للجمهورية الجزائرية

يعلن عنه داخل الجزائر وفي عواصم الأقطار العربية

[1] المجاهد، طبعة خاصة، 19 سبتمبر 1958.

الملحق رقم 03

المحلق رقم 05:بيان يوضح الإعلان عن الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى.[1]

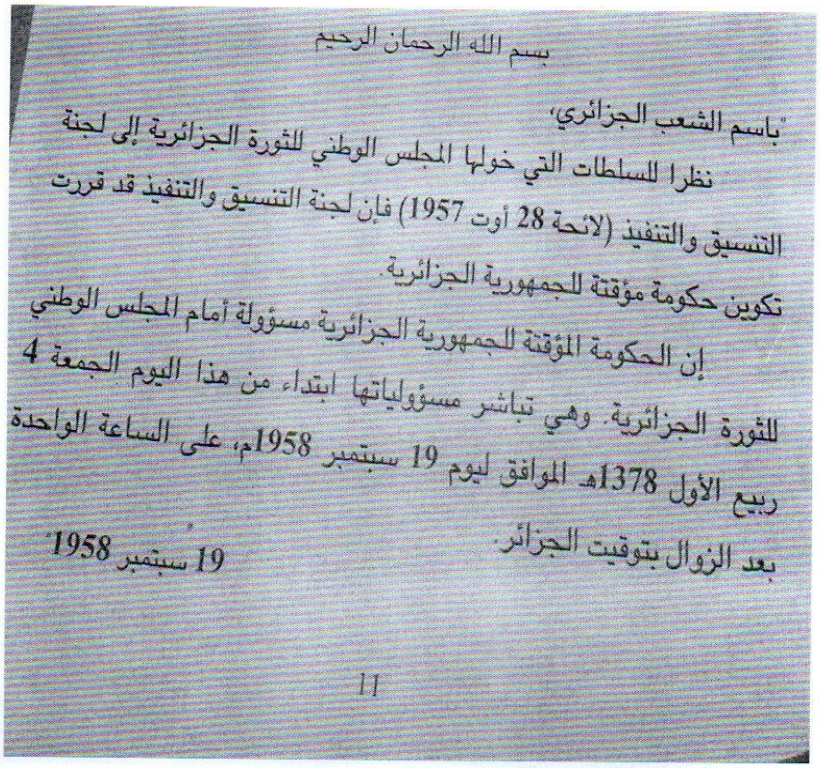

بسم الله الرحمان الرحيم

"باسم الشعب الجزائري،

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (لائحة 28 أوت 1957) فإن لجنة التنسيق والتنفيذ قد قررت تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية. وهي تباشر مسؤولياتها ابتداء من هذا اليوم الجمعة 4 ربيع الأول 1378هـ الموافق ليوم 19 سبتمبر 1958م، على الساعة الواحدة بعد الزوال بتوقيت الجزائر.

19 سبتمبر 1958"

11

[1] منشورات وزارة المجاهدين: الذكرى الخمسون لاندلاع الثورة....، المرجع السابق، ص11.

الملحق رقم 04

المحلق رقم 03: أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة الأولى 1958-1960.[1]

في يوم 19 سبتمبر 1958 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ لجبهة التحرير الوطني الجزائري تشكيل أول حكومة جزائرية مؤقتة في القاهرة، وتتكون هذه الحكومة من :

1 - رئيس مجلس الحكومة ..... فرحات عباس
2 - نائب رئيس الحكومة ووزير القوات المسلحة ... كريم بلقاسم
3 - نائب رئيس الحكومة (في السجن) ..... أحمد بن بلة
4 - وزراء الدولة (المسجونين في فرنسا) ..... حسين آيت أحمد
بيطاط رابح
محمد بوضياف
محمد خيضر
5 - وزير الشؤون الخارجية ..... محمد الأمين دباغين
6 - وزير التسليح والتموين ..... محمود الشريف
7 - وزير الداخلية ..... لخضر بن طوبال
8 - وزير الإتصالات والإستخبارات ..... عبد الحفيظ بوصوف
9 - وزير شؤون شمال إفريقيا ..... عبد الحميد مهري
10 - وزير الشؤون الإقتصادية والمالية ..... أحمد فرانسيس
11 - وزير الإعلام ..... محمد يزيد
12 - وزير الشؤون الإجتماعية ..... بن يوسف بن خدة
13 - وزير الشؤون الثقافية ..... أحمد توفيق المدني
14 - كتاب الدولة (محاربون في الجبال) ..... الأمين خان
عمر أوصديق
مصطفى لعلمبرلي

[1] عمار بوحوش: المصدر السابق،ص- ص 584-585.

الملحق رقم 05

صورة رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .فرحات عباس

المصدر : موقع جريدة النصر

الملحق رقم 06

حتى في انتفاضاته الأخيرة. ولا يزال تفاقم النزاع بين الدول الكبرى يشكل تهديدا خطيرا للسلام و الأمن الدوليين.

إنه يتعين على مؤتمرنا أن يدرس دراسة عميقة المشاكل القائمة في هذا العالم الدائم التطور، ليشق طريقا نحو تحقيق السلام على أساس حرية جميع الشعوب و المساواة بينها.

سيدي الرئيس !

إن سياسة عدم الانحياز بالنسبة لشعبنا نحن الذين نحيا في حالة حرب.. وتكافح في عزم و اصرار من أجل الحرية و السلام، وتقاسي الأمرين من الويلات المتأتية التي تنجم عن السيطرة الاستعمارية.. سياسة عدم الانحياز هذه لتعبر تعبيرا صادقا عن آمالنا العميقة. ولا يمكن تصور أن ثمة بلدا يمكن له أن يفخر بأنه ينتهج سياسة عدم الانحياز دون أن يقف بكل قواه بجانب الشعوب التي تكافح في سبيل الحصول على استقلالها. كذلك لا نعتقد أن بلدا من البلاد يمكنه أن يناضل من أجل تحرره من السيطرة الاستعمارية دون أن يضع حركته هذه داخل الاطار الاستقلالي الحيوي لمبدأ عدم الانحياز.

إن هذه السياسة بالنسبة لنا، نحن الذين نقوم بحرب في عالم تمزقه المتناقضات، وإن كان هذا العالم توّاقا إلى التقدم، هذه السياسة تتضمن جانبا إيجابيا يدعو إلى الاستقلال و التطور الحر

الملحق رقم 07

والضمان الأكيد لاستقلال الشعوب ولرقي الإنسانية. ولقد عرضت أمام هذا المؤتمر اقتراحات بناءة نعتقد أنها جديرة بأن تكون موضع مناقشة جدية.

إن الدول غير المنحازة التي تمثل جزءا كبيرا من البشرية لا يمكنها أن تقوم بدور المتفرج فقط في سير الأحداث التي تهدد تهديدا مباشرا حياتهم وحريتهم.

كما لا يمكننا أن نرضى أن تتخذها الدول الكبرى فقط ارتكاز تدعم به مركزها لذلك، فمن الضروري أن تتاح الفرصة لبلادنا كي تتدخل بصورة فعالة في توجيه الشؤون الدولية، سيما فيما يتعلق بهيئة الأمم المتحدة التي يجب أن تنعكس على تنظيمها وفقا للأوضاع التي حدثت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فنحن نرى أن بعض الدول -وعلى الأخص فرنسا- تلك الدول التي ضمنت حصاناتها ضد توقيع أي جزاء عليها، تبدي إزاء الأمم المتحدة استهتارا من شأنه الإقلال من هيبة وسلطة هذه المنظمة. وإن إعادة تنظيمها طبقا لمعايير جديدة يتيح تمثيلا أكثر عدالة للدول الناشئة التي لا تنتمي إلى معسكر من المعسكرات، وبذلك ستكون المنظمة الدولية قادرة على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتحمل الدول على احترام مبادئ ميثاق الأمم وتطبيق قراراتها، وكذلك احترام السلام والأمن الدولي واستقلال الشعوب.

[illegible] نعتقد اعتقادا جازما أن هذا هو الشرط الأول لتحقيق سلام دائم.

الملحق رقم 08

الملحق رقم

وثائق سرية و تعليمات من الحكومة المؤقتة

الملحق التاسع

وثائق سرية وتعليمات من الحكومة المؤقتة

المصدر : علي كافي ، مذكرات ، المرجع السابق، ص 448 .

الملحق رقم 9

الملحق رقم : 12

جدول البلدان التي إعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

GPRA

الرقم	إسم البلد	تاريخ الإعتراف	طبيعة الإعتراف
1	العربية السعودية	20 سبتمبر 1958	قانونية
2	بلغاريا	29 مارس 1961	واقعية
3	الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958	قانونية
4	الكونغو	19 فيفري 1961	قانونية
5	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958	واقعية
6	غانا	10 جويلية 1959	قانونية
7	غينيا	30 سبتمبر 1958	قانونية
8	أندونسيا	27 سبتمبر 1958	قانونية
9	العراق	19 سبتمبر 1958	قانونية
10	الأردن	20 سبتمبر 1959	قانونية
11	لبنان	15 جانفي 1959	قانونية
12	ليبريا	7 جـــوان 1960	قانونية
13	ليبيا	19 سبتمبر 1958	قانونية
14	مالي	14 فيفري 1961	قانونية
15	مراكش	19 سبتمبر 1958	قانونية
16	منغوليا الشعبية	15 ديسمبر 1958	قانونية
17	ج.ع.م	21 سبتمبر 1958	قانونية
18	السودان	22 سبتمبر 1958	قانونية
19	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961	واقعية
20	توغو	17 جوان 1960	قانونية
21	تونس	19 سبتمبر 1958	قانونية
22	الاتحاد السوفياتي	3 أكتوبر 1960	واقعية
23	فيتنام	26 سبتمبر 1958	قانونية
24	اليمن	21 سبتمبر 1958	قانونية
25	يوغوسلافيا	12 جوان 1959	واقعية

المصدر : محمد بجاوي ، الدبلوماسية ، المرجع السابق ،ص 166 .

الملحق رقم 10

الملحق رقم 08: أعضاء الحكومة الجزائرية المؤقتة.[1]

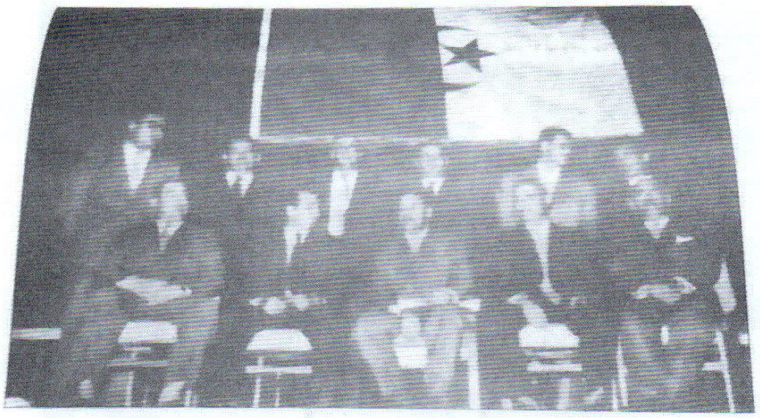

[1] أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 400.

الفـــهـــرس

المـحـــــتـــــــويات	صفحة
الإهـداء	
قائمة المختصرات	
مقـــــدمـة	
الفصل الأول **نشأة الحكومة الجزائرية المؤقتة**	**01**
مدخل: النشاط السياسي قبل تأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية	**02**
ـ المبحث الأول : ظروف ونشأة الحكومة المؤقتة الجزائرية	**03**
1 . الظروف السياسية	**04**
2ـ الظروف العسكرية	**04**
3ـ الظروف الاجتماعية	**04**
ـ المبحث الثاني : اعلان تشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية	**05**
1ـ الحكومة المؤقتة الأولى	**06**
2ـ الحكومة المؤقتة الثانية	**06**

3ـ الحكومة المؤقتة الثالثة	**08_07**
الفصل الثانـــي **التحديات الداخلية للحكومة المؤقتة الجزائرية**	**09 _08**
ـ المبحث الأول : صراع الباءات الثلاث وتأثيرها على الحكومة المؤقتة	**09**
ـالمبحث الثاني : التمردات على الحكومة المؤقتة وطرق مواجهتها	**10**
1ـأزمةالعمورة	**11**
2ـاجتماعالعقدالأربعة	**12**
3ـاستقالية الامين دباغين	**13**
ـ المبحث الثالث : الخلافات السياسية داخل الحكومة المؤقتة الجزائرية	**13**
الفصل الثالث: **التحديات الخارجية للحكومة المؤقتة الجزائرية**	**14_13**
المبحث الأول : المؤمرات الفرنسية على الحكومة المؤقتة .	**15_14**
أولا : مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958 م	**16_15**
ثانيا :سلم السجعان 23 أكتوبر 1958م	**16**

ثالثا: حق تقرير المصير 16 سبتمبر 1959م	**19_17**
رابعا: دعوة ديغول قادة الثورة 10 نوفمبر 1959 م	**20**
المبحث الثاني : المواجهات التي خاضتها الحكومة المؤقتة الجزائرية في المؤسسات الدولية .	**48**
1ـ الاتصالات السرية	**49**
2ـ مفوضات مولان	**50**
3ـ لقاء لوفران	**51**
المبحث الثالث : حصول الحكومة المؤقتة على التمويل والمساعدات	**52**
ـ أولا : البلدان الاشتراكية	**53_52**
أ. الاتحاد السوفياتي	**56_53**
ب ـ جمهورية الصين الشعبية	**56**
ج يوغسلافيا	**60-56**
تانيا : موقف الدول العربية	**64-60**
ثالثا : موقف دول العالم الثالث	**65**
المبحث الرابع : الدعم المالي للحكومة المؤقتة الجزائرية	**66**
خـاتــمــة	**70_67**
قائمة المصادر والمراجع	**72-71**

ملاحق	89-73
الفهرس	